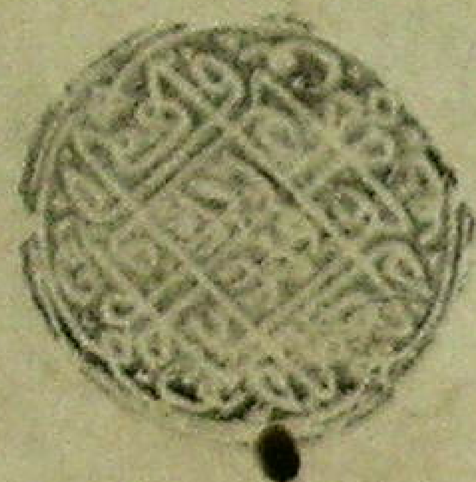
رسالة في الطب



رسالة نفيسة في مسائل النبض في الطب







رساله نفیسیه فی مسایل النبض

بسم الله الرحمن الرحیم

توجهنا الی جنابک یا غایة المطالب العلیة و قصدنا
نحو بابک یا منتهی المقاصد السنیة نحمدک و الحمد
قانون تفرع علیه الارتقاء الی مدارج الکمال کما لوح
الیه موجز کلام النبی القرشی فی کل امر ذی بال صلی الله
علیه و علی آله خیر صحب و آل صلوة تشفی قلوب
المنحرفین الناکبین عن منهج الاعتدال و بعد انی کنت
برهة من الزمان بعد ما قضیت من بعض الفنون
وطری و غب ما اجلت فی مستودعات اسراره
قداح نظری فی الاعادة فالافادة محرزا قصبات
السبق فی مضمار اکتساب الفضیلة و السعادة
فحینئذ امرت بمطالعة الکتب الطبیة لمزاولة
العلاج و اصلاح المزاج فاهتزت بذلک دوحة

الارواح و الاشباح بلوافح الابتهاج و الارتیاح
و لما لم تقنع نفسی بمطالعة رؤس المسایل علی التقلید
کما هو داب کل غبی و بلید اجتهدت فی حل المعضلات
و الکشف عن وجوه المشکلات بمطالعات عمیقة
فاطلعت علی نکات دقیقة خلت عنها المتون و الشروح
و فواید شریفة سلمت عن الجروح و تحقیقات لطیفة
کانها تجری مجری الروح لا سیما ذلک فی مباحث النبض
الذی امس الحاجة الیه اشد و اقوی فانها ادق
المباحث و اصعبها و اغمض المبادی و اعوصها فاردت
ان اجمع منها فی هذه الرسالة مع فواید نفیسة و فواید
لطیفة اهتدیت الیها بنور التوفیق فحدانی ذلک
ان اشرفها بالعرض علی الموقف العالی للحضرة الکریم
الجواد کعرض النملة علی سلیمان جل جواد و هو السلطان

الاعظم الاعلم مالك رقاب الامم اكمل سلاطين العالم
منتصى ذوارف الفضل والنعم ظل الله في الارضين
نصرة الغزاة والمجاهدين ناصب سرادقات الامن
والامان الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان
السلطان بن السلطان ابو النصر سلطان بايزيد بن
سلطان محمد خان خلد الله تعالى ملكه وسلطانه وافاض على
العالمين بره واحسانه فان هب عليها نسيم القبول
فذلك غاية المأمول ونهاية المسؤول وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت واليه انيب اقول اذ قد تبين
في صناعة البرهان انه لا سبيل الى معرفة امور ذوات
مباد الا بعد الوقوف على مباديها اوجب ذلك اولا
قبل الخوض في المقصود من اشباع كلام ينتفع به في
الوصول الى ذروة المرام وتقدمة مقدمة لتبيين

الحق وتحقيق المقام فاتيت ههنا بكلام مبسوط
في بيان ماهية الحركة والسكون على راي الفريقين و
اختيار ما هو الحق في مباحثهما واعقبته بما يتعلق
بهما من الابحاث الشريفة والنكات الدقيقة التي
توشح بها كتب المتأخرين واضفت اليها الزوايد
الواردة على خاطر العليل بعد تحقيقها وتنقيحها
بالمباحثات والمناظرات والمراجعات فيها الى
الحذاق في فني الكلام والطبيعي واشرت الى كل
منها برقم صح من فوقه عسى ان تخلص نزيد الثبات
مما عين العناية ضرورة ان العلم بحقيقة الشيء على الوجه
الاتم الاكمل يتوقف على العلم بهما انهما ماهما وهل هما
اذ الحركة بمنزلة الجنس له والسكون يزداد بمعرفة
معرفة حقيقته الشخصية لان اعتباره في كل بعضه على الحركة

قال الشيخ في الفصل الاول من الجملة الاولى من التعليم
الثالث من الفن الثاني من كتاب القانون بعد تعريف
النبض بانه حركة من اوعية الروح كذا وكذا فيقول ان
كل نبضة وهي مركبة من حركتين وسكونين اشارة اليها
اي حقيقته الجزئية كما ان التعريف اشارة الى حقيقته
الكلية وبما ذكرت ظهر وجه التلفيق بين كلاميه قال
مرة النبض حركة واخرى انه مركب من الحركة والسكون
فقال ثم تفصيل مقالة هذا انه جعل لكل نبضة اجزاء اربعة
حركتان وسكونان فالحركتان حركة انبساط وحركة
انقباض والسكونان احدهما السكون الظاهري وهو
بعد آخر الانبساط وقبل اول الانقباض وثانيهما السكون
الباطني وهو بالعكس واستدل على ذلك بانه لا بد
من توسط سكون بين كل حركتين متضادتين وهذا مشكل

من وجهين احدهما انه لا يلزم من كون السكون محتاجا اليه
في حصول الانبساط والانقباض ان يكون جزءا من
النبض بل قد يكون لازما غير متقوم هذا ان اراد به
تركيبا حقيقيا اما اذا لم يرد به ذلك بل اعتباريا
فلا اشكال لجواز ان يعتبر اللازم غير المتقوم جزءا
منه وثانيهما ان النبض اذا صدق انه حركة كذب
ان السكون جزء منه لاستحالة ان يدخل في حقيقة الشي
ما ينافيه ولو كان النبض مؤلفا من حركة وسكون لما
صدق عليه انه حركة ولا انه سكون كما لا يصدق على
السكنجبين انه خل ولا انه سكر بل انه شي مركب منهما
هذا كما يرى ايضا مبني على ان قول الحركة عليه قولا ذاتيا يكون
لما تحته اما اذا كان عرضيا فلا اشكال كقول الكثرة على
العشرة المركبة من الوحدة المقابلة لها اي للكثرة

وكذا البحث عن احوالهما والمناسبات التي بينهما له
مدخل في زيادة انكشافهما فلا جرم اجرت الكلام
بسطاً في مباديه فهما اي الحركة والسكون عند المتكلمين
من مقولة الاين المسمى عندهم بالكون لحصرهم اياه في
الانواع الاربعة التي هما منها حيث بينوا ان الكون
وهو الحصول في الحيز اما ان يعتبر بالقياس الى جوهر
آخر او لا يعتبر اما الاول فان كان بحيث يمكن ان يتخلل
بينهما جوهر آخر او لا والاول الافتراق والثاني الاجتماع
واما الثاني وهو ان لا يعتبر بالقياس الى جوهر آخر فـ
ان كان مسبوقاً بحصوله في ذلك الحيز وهو السكون وان
كان مسبوقاً بحصوله في حيز آخر فهو الحركة واعتبر في التقسيم
امكان التخلل دون وقوعه لجواز ان يكون بينهما خلاء
ولقائل ان يقول التقسيم عبارة عن ضم مختص الى مشترك

كما هو متعارف بينهم فتقسيم كون الجوهر المقيس الى آخر
باعتبار انضمام امكان التخلل وعدمه اليه ان كان المراد
به اما الامكان الخاصي المقابل للوجوب والامتناع
الذاتيين اما بالقياس الى نفس ما يسند اليه الامكان
وهو التخلل بمعنى جواز التخلل في نفسه وبالقياس اليه لم يكن
من باب ضم مختص الى مشترك وهو ظاهر اذ ما من
كون جوهر مقيس الى جوهر آخر الا وهو بحيث يمكن ويجوز
ان يتخلل بينهما جوهر آخر نظراً الى نفسه اي نفس التخلل
وحيث ما امتنع وقوعه فانما يكون بسبب من خارج
عنه وذا لا ينافي امكانه ضرورة انه لا منافاة بين
الامكان الذاتي والامتناع بالغير واما بالقياس الى
نفس المقسم وهو كون الجوهر المعتبر بالقياس الى آخر بمعنى
جواز التخلل بينهما نظراً الى ذلك الكون وبالقياس

اليه نفسه كان باطلا لان امكان شي واحد وامتناعه نظرا
الى آخر من المحالات كما انه نظرا الى نفسه كذلك والحاصل
ان الامكان والامتناع الذاتيين من لوازم الماهيات
وبينهما تناف والتنافي بين اللوازم يستلزم التنافي
بين ملزوماتها فاذا اعتبر امضافين الى شي واحد اما
منتسبين اليه او الى آخر يلزم تنافي ذلك الشي المنتسب اليه
نفسه للتنافي بين لازميه اعني ذينك الامكان و
الامتناع المذكورين وعدم كون التقسيم من باب ضم
مختص الى مشترك في الاول خاصة اذا كان اي ذلك
الآخر موردا للقسمة باعتبارهما وهو باطل واما
الامكان العامي الذي هو سلب الضرورة عن الجانب
المخالف للحكم وهو ههنا التخلل كان ايضا فاسدا
اما للزوم التداخل بين القسمين المذكورين او

المحذور السابق من التنافي بين الشي ونفسه فتامل
فان قلت ما ذكرتم من المحذور على التقادير المذكورة
انما يلزم لو كان ما ينتسب اليه الامكان طبيعة نوعية
لما تحته لم لا يجوز ان يكون عرضا عاما ويكون تحته
انواع مختلفة بعضها يقتضي امتناع التخلل وبعضها
جوازه وايضا الاستقراء المذكور اذا لم يكن
تاما لا يفيد علما قلت ح يمنع انحصار القسم الاول
من التقسيم الاول في الافتراق والاجتماع لاحتمال قسم
آخر وهو اقتضاء التخلل بينهما تارة ووجوبه بالنظر
الى ما ينتسب اليه الامكان لا بد فيه من دليل واما الاستقراء
فالمراد منه ان اي جوهر فرض انه اذا خلي ونفسه فهو
بحيث لا يستنقص العقل من تجويز تخلله وعدم تخلله
بين كل جوهر اعتبر ما ينتسب الى آخر فكيف يكون مخصصا

اياه والتقييد يجب ان يكون كذلك في كل تقسيم كما مرت
اليه الاشارة فالاولى ان يطرح لفظ الامكان من
البين ويقال الكون وهو الحصول في الحيز اذا قيس
الى جوهر آخر فاما ان يكون بينهما خلا او جوهر آخر
اولا هذا ولا ذاك فالاول يسمى الافتراق والثاني
الاجتماع ثم اورد على حصر القسم الثاني في الحركة والسكون
الكون في اول زمان الحدوث فانه كون غير مسبوق بكون
آخر لا في ذلك الحيز ولا في حيز آخر فلا يكون سكونا ولا حركة
فذهب بعضهم الى بطلان الحصر واثبات الواسطة
بين الحركة والسكون وذهب بعض آخر وهو ابو هاشم
واتباعه الى انه سكون مستدلين بان الكون الثاني في ذلك
الحيز سكون وهما متماثلان لاشتراكهما في اخص صفات
النفس لان كلا منهما يوجب اختصاص الجوهر بذلك

الحيز والمراد بصفة النفس هو التي لا تدل على معنى زائد
عليها كالتحيز والحدوث وبعبارة اخرى المتماثلان
ما يسد احدهما مسد الآخر فيما يجب ويمكن ويمتنع فثبت
انه اذا كان احدهما سكونا كان الآخر ايضا سكونا
فهؤلاء القايلون بهذا اي بعدم الواسطة لم يعتبروا
في السكون اللبث والمسبوقية بكون آخر فيصير وجه
التقسيم عندهم هكذا ان كان الحصول في الحيز مسبوقا
بحصوله في حيز آخر فهو حركة والا فسكون قيل فعندهم
يركب الحركة من السكنات اذ ليس فيها الا الاكوان
الاول في الاحياز المتلاصقة وقد التزمه بعضهم
وقال الحركة مجموع سكنات واعترض عليه بان الحركة
ضد السكون فكيف تكون الحركة مركبة منه قيل هذا
كلام مشهور وليس لهم دليل عليه كيف والبقعة ضد

السواد والبياض مع انهما متقومان به قلت اعتبر
في المتقابلين اتحاد الموضوع حيث قالوا ان التقابل
هو امتناع اجتماع الشيئين في موضوع واحد شخصي
من جهة واحدة ومعناه كما حققه السيد قدس سره
ان العقل اذا لاحظهما وقاسهما الى موضوع واحد
شخصي جوز بمجرد ملاحظتهما ثبوت كل منهما فيه على
سبيل البدل ولا يتصور ذلك بين الكل وجزئه ومن ثمه
قالوا لا تقابل بالذات بين الكثرة والوحدة التي
هي جزؤها بل بالعرض واما حديث البلقة فالمقصي
عنه انها ليست من باب تركب الشيء من ضده كما ذكر
في الكثرة والوحدة بعينه وذلك ظاهر لمن يلاحظها
ومعنى التقابل على ما ذكر بل التضاد انما هو بين
البلقة والسواد الذي طرء على موضوعها لا السواد

الذي هو جزؤها اجيب عنه بان ليست الحركة والسكون
متضادين على الاطلاق بل الحركة من الحيز ضد السكون
فيه اذ لا يتصور اجتماعهما اصلا واما الحركة الى الحيز
الى الحيز فلا ينافي السكون فيه وذلك لان الخروج عن
الحيز السابق عليه عين الدخول فيه والكون الاول فيه
مماثل للكون الثاني فيه لما مر من اشتراكهما في اخص
صفات النفس وانه سكون بالاتفاق فكذا ما هو الا ان
يمنع كونه اخص صفات النفس وايضا نمنع ان يكون الكون
الثاني حركة لانه مثل الكون الاول وهو حركة بالاتفاق
قال الآمدي هذا اشكال مشكل ولعل عند غيري جوابه و
اجاب صاحب المواقف بقوله الا ان يعتبر في الحركة ان
يكون مسبوقة بالحصول في ذلك الحيز لا ان يكون مسبوقة
بالحصول في حيز آخر قال الشارح الشريف قدس سره

والحاصل انا لا نعتبر في السكون المسبوقية بكون آخر حتى
يكون الكون في اول زمان الحدوث سكونا ونلتزم ح
ان يكون الحركة مركبة من السكنات لكنا نعتبر في الحركة
عدم المسبوقية بالكون في ذلك الحيز ولا نكتفي بما من
كونها مسبوقة بالكون في حيز آخر حتى لا يلزمنا ان يكون
الكون الثاني حركة ثم قال وانما حملنا عبارة الكتاب
على اعتبار الامرين معا في الحركة اذ لو حملت على اعتبار
الاول فقط كما هو ظاهرها لزم ان يكون الكون في اول
زمان الحدوث حركة ولا قايل به ولك ان تقول ان هذا
الجواب لا ينبغي عليه الا ان مماثلة الكون الثاني للكون الاول
اذا كانت لاشتراكهما في اخص صفات النفس وهو ال
كل منهما يوجب اختصاص الجوهر بذلك الحيز لا يجدي
اعتبار القيدين معا في الحركة نفعا سواء اعتبرا معا او

احدهما فقط ولقايل ان يقول لما لم نعتبر في السكون اللبث
والمسبوقية بكون آخر فلا يخلو اما ان نعتبر فيه عدم
اللبث وعدم المسبوقية به او لا نعتبر فيه شي اصلا
بل نعتبر مطلقا بلا ضم ضميمة كما هو الظاهر من كلام المواقف
والتزامهم تركب الحركة من السكنات فعلى الاول يلزم
ان يكون السكون هو الكون في اول زمان الحدوث ليس
الا وان لا يكون الحركة مركبة من السكنات لانحصار
السكون ح في الكون في اول زمان الحدوث وعلى
الثاني يلزم ان يكون تقسيم الكون الى الحركة والسكون
تقسيم الشي الى نفسه والى غيره وهو باطل قطعا في حواشي
شرح التجريد وتحقيق التقسيم ان يضم الى مفهوم كلي قيود
مخصصة مجامعة اما متقابلة او غير متقابلة فيحصل من
انضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد في السكون سوى

الحصول في الحيز من اعتبار ام آلخ تجامعه كي يحصله قسما
قال صاحب المواقف والنزاع في ان الكون في اول زمان
الحدوث سكون اوليس بسكون لفظي فانه ان فسر
السكون بالحصول في المكان مطلقا كان ذلك الكون سكونا
ولزم تركب الحركة من السكنات لانها مركبة من الاكوان
الاول في الاحياز كما عرفت وان فسر بالكون المسبوق
بكون آخر في ذلك المكان لم يكن ذلك سكونا ولا حركة
بل واسطة بينهما ولم يلزم ايضا تركب الحركة من السكنات
فان الكون الاول في المكان الثاني اعني الدخول فيه هو
عين الخروج من المكان الاول ولا شك ان الخروج من
الاول حركة فكذا الدخول فيه وانت خبير بان الوجه الذي
ذكره لعدم تركب الحركة من السكنات على التفسير الثاني
بقوله فان الكون الاول اعني الدخول فيه هو عين الخروج

الى آخره لا اختصاص له به اذ يمكن اجراؤه في عدم
تركب الحركة على التفسير الاول للسكون ايضا بان يقال
الحركة ليست مركبة من السكنات ان فسر السكون بالحصول
في الحيز مطلقا فان الكون الاول في المكان الثاني اعني
الدخول فيه هو عين الخروج كذا وكذا نعم لكن يمكن ان
يقال ان الخروج من المكان الاول الذي هو عين الدخول
في المكان الثاني يصدق عليه انه سكون على تفسير الاول
بخلافه على التفسير الثاني واما الحركة عند الحكماء كما عرفها
ارسطو كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة
بيان ذلك ان كل ما هو موجود فانه لا يكون بالقوة من
كل وجه والا فعدم محض اذ حينئذ يكون بالقوة في كونه
موجودا فلا يكون موجودا هذا خلف ويلزم ايضا
ان يكون بالقوة في كونه بالقوة فيكون القوة حاصلة

وغير حاصلة او يكون بالفعل من جميع الجهات وهو
العقول على رأيهم او بالفعل من بعضها وبالقوة من
بعض والقسم الثاني يستحيل عليه الحركة لانها طلب للشيء
وتوجه اليه وذلك غير متصور فيه لان جميع ما يمكن ان
يكون له فهو حاصل له بالفعل فلا طلب ولا حركة بل لا
انتقال من حال الى حال فاذن هي متصورة على القسم الثالث
ولقائل ان يقول العقول من حيث انها ممكنات يجوز
لها ان يكون بالقوة كما انها يجوز ان يكون بالفعل فالقوة
والفعل كلاهما جائزان بالقياس اليها فلا يكون بالفعل
من جميع الجهات الممكنة والا لزم ان يكون القوة
حاصلة وغير حاصلة فلا يكون هذا القسم ايضا موجودا
لا يقال الكلام في الامور الحقيقية وما ذكرتم من كونها
بالقوة من الامور الاعتبارية لانا نقول فحينئذ لا يتم

قولهم الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه
الا لكانت القوة حاصلة وغير حاصلة لانه يمكن ان
يعتذر عنه بان المراد بالقوة هناك الاستعداد الموجود
فيه بالنسبة الى المقبول وهو من الامور الحقيقية ولا لانه
يرد حينئذ الاضافات لما جوز ان يكون بالقوة في
الموجود بالفعل من جميع الجهات لم يلزم مجرد ما ذكرتم
استحالة الحركة عليه لانه يجوز ان يستفاد من بعض
كلامهم ما يكون جوابا عنه الحركة هي التادي نحو شيء و
التوجه اليه فيكون ذلك الشيء المتوجه اليه ممكن الوجود
ليتادى التادي اليه اذ التادي الى الممتنع محال
لا يذهب عليك ان هذا يقتضي كون المتادى والمتوجه
اليه يجب ان يكون موجودا قبل الحركة بل مطلقا فالاضافات
والاعتبارات ممتنع كونها مطلوبة من الحركة ومقصودا

منها قلتيا بل لا انا نقول قد نص بعض عباراتهم في
ان الكلام لا يختص بالامور الحقيقية بل يعمها وغيرها
ويعم الموجود قد يكون بالفعل من بعض الوجوه ولو
في كونه موجودا ومتصفا بالقوة لا اقل من ذلك
ولا شك انهما من الامور الاعتبارية والمحمولات
العقلية وربما استدل على امتناع القسم الثاني بانه
لو كان لكان كونه بالفعل ايضا بالفعل وهلم جرا
فيلزم التسلسل اجيب بان التسلسل في الامور الاعتبارية
غير ممتنع بل ينقطع بانقطاع الاعتبار هذا فنقول الجسم
اذا كان في مكان مثلا وامكن حصوله في مكان آخر فله امكان
حصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه وكل ما هو ممكن
الوجود له فانه اذا حصل كان كمالا له لان المعنى بالكمال هو
الحاصل بالفعل سواء كان مسبوقا بالقوة كما في حركات

الحيوانات او غير مسبوق بها كالكمالات الدائمة
والحركات الازلية وقد يعتبر في مفهوم الكمال كونه
لايقا بما حصل فيه لكنه ليس بمعتبر ههنا اذ لا يجب
ان يكون الحركة لايقة بصاحبها وانما سمي الحاصل
بالفعل كمالا لان في القوة نقصانا والفعل تمام
بالقياس اليها وهذه التسمية لا تقتضي سبق القوة
بل يكفيها تصورها وفرضها فقيل بهذا اندفع ما يقال
ان التعريف يتناول هيوليات الاجسام وليست
عندهم كمالات قطعا لانه لا يمكن فرض قوتها و
فيه بحث لان غاية ما يمكن ان يقال ههنا انهم اثبتوا
لكل حادث مادة لما ثبت ان ما خرج من القوة الى
الفعل لا بد له من محل يستعد لحصوله فيها فلو كانت
الهيولى ايضا مسبوقة بالقوة على قياس سائر الحوادث

لكان لها هيولى أخرى وننقل الكلام حينئذ الى هيولى
الهيولى فيلزم التسلسل وهو باطل فان تم هذا انما
يثبت بها امتناع مسبوقية الهيولى بالقوة ولا تستدعي
امتناع فرضها وكيف لا والفرض فعل العقل وله
ان يفرض عدم نفسه وعدم العدم واجتماع النقيضين
وغير ذلك من المحالات وايضا لو كان كذلك لما
احتاج اثبات قدم الهيولى الى البرهان فكل من
التوجه الى المكان الثاني والحصول فيه كمال الا ان
التوجه متقدم على الحصول لا محالة فوجب ان يكون
الحصول بالقوة ما دام التوجه بالفعل فهو كمال اول
للجسم الذي يجب ان يكون بالقوة في كماله الثاني الذي هو
الحصول فللحركة خاصتان احديهما انها من حيث ان
حقيقتها هي التادي الى الغير والسلوك اليه يستلزم ان

يكون هناك مطلوب ممكن الحصول غير حاصل معها بالفعل
ليكون التادي تاديا اليه وليس شيء من ساير الكمالات
بهذه الصفة كذا قال السيد في شرح المواقف
ولقائل ان يقول لا نسلم ان استلزامها ان يكون هناك
مطلوب ممكن الحصول غير حاصل معها بالفعل انما هو
لاجل ان حقيقتها ليست الا التادي الى الغير فان
المعدات والاستعدادات الفكرية من حيث ذاتها
يستلزم حصول النتيجة الغير الحاصلة معها لامتناع
اجتماع المعد والاستعداد مع ما هو له وليست
بحركات على الحقيقة وتسميتها بالحركات انما هو على
سبيل المجاز والتشبيه وثانيهما انها تقتضي ان يكون
شيء منها بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل
الى المقصد فانه اذا وصل اليه فقد انقطعت حركته

وما دام لم يصل فقد بقي من الحركة شيء بالقوة اعلم
ان ما ذكر من الخاصتين انما يوجد في الحركة بمعنى القطع
فان هويتها متدرجة لان يكون محلها حال اتصافه بها
مشتملا على قوتين قوة بالقياس اليها واخرى
بالقياس الى ما هو المقصود بها لا لغيره واما الحركة
بمعنى التوسط فانها اذا حصلت كانت بالفعل
ولم يكن هناك قوة متعلقة بذاتها بل بنسبتها الى
حدود المسافة وتلك النسبة خارجة عن ذاتها عارضة
لها كما ستطلع زيادة اطلاع عليه فقد انكشف ان
الحركة كمال بالمعنى المذكور للجسم الذي هو بالقوة في ذلك
الكمال وفيما يتأدى اليه ولقائل ان يقول ان ما ذكرتم
من اختصاص الحركة بخاصتين معا لا يستفاد من التعريف
بل احديهما فقط ولا كون المتحرك بالقوة من الجهتين

معا بل احديهما وذلك لان كلمة اول قد يكون بمعنى
قبل وحينئذ يكون منصرفا لا وصفية له ولذا دخله
التنوين كما في قولك اولا وما لذات مع انه افعل
التفضيل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل
وهذا معنى قول اهل العربية اذا جعلته صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول
لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام
وفي الثاني قبل هذا العام وعلى كل واحد منهما يمكن ان
يحمل القوة في التعريف على كل من المتأدي اليه والباقي
من الكمال الاول فههنا اربع احتمالات يحصل من
ضرب الاثنين في نفسه واما حملها على المعنيين معا
فلا قطعا فانك اذا صرفت اولا واردت بالقوة
الباقي من الكمال الاول لم يصح قط لان الحركة ليست

كما لا اولا بمعنى قبل الباقي من الكمال الاول فضلا عن
ان يريد معه وكذا اي المادي اليه وكذا ان جعلتها
غير منصرف واردت بها اي القوة المادي اليه
لم يصح ايضا لان الحركة ليست اولا اي المادي اليه
فضلا عن ان يريد معه الباقي فقد ظهر ان حمل القوة
على كلا المعنيين معا على اختيار كل واحد من الوجهين
اعني انصراف لفظ اول وعدم انصرافها لا يجوز
ابدا اللهم الا ان يقال يمكن ان يستفاد ذلك من صحة
حمل القوة على كل واحد من الباقي والمادي اليه في تعريف
الحركة على تقدير اعتبار كل من الوجهين الانصراف
وعدم الانصراف في لفظة اول على سبيل البدل
فتقيد الاولية في التعريف يخرج الكمالات الثانية
وتقيد الحيثية المتعلقة بالاول يخرج الكمالات الاول

على الاطلاق اعني الصور النوعية لانواع الاجسام
والصور الجسمية للجسم المطلق فانها كمالات اولى
لما بالقوة في الكمالات الثانية كالضحك والكتابة
والتعجب لكن لا من حيث هو بالقوة بل مطلقا بخلاف
الحركة فانها كمال اول من هذه الحيثية فقط وذلك
لان الحركة في الحقيقة من الكمالات الثانية بالقياس
الى الصور النوعية والجسمية وانما اتصف بالاولية
لاستلزامها ترتب كمال آخر عليها بحيث يجب كونه
بالقوة معها فهي اول بالقياس الى ذلك الكمال فقد ظهر
بما سلف ان المراد بما هو بالقوة في هذا الحد هو
الموصوف بالحركة في عارض له لا في ذاته وبقوله الكمال
الثاني المقصود حصوله بالحركة وبعض الحركة ايضا
كما مرت اليه اشارة فذلك اي فلان كونه بالقوة

انما هو باعتبار عارض اعترت الحيثية اذ لو اريد
كونه بالقوة في ذاته كما هو ظاهر من العبارة لم يكن
لاعتبار الحيثية معنى فهذا الذي ذكرناه فائدة
اخرى لقيد الحيثية فان قلت على التعريف من خواص
المضاف التكافؤ وجودا وعدما بحسب الذهن
والخارج فكلما وجد احدهما في الذهن او الخارج
وجد الآخر فيه وكلما عدم احدهما فيه عدم الآخر فيه فاولية
الحركة بالقياس الى الكمال الثاني قد تخلفت [illegible]
الى الكمال الثاني على ما ذكرتم قلت ان الحقيقي منهما لا وجود
له الا في الذهن وكذلك المشهوري لانه ايضا اعتباري
فلا يوجد الا فيه واما معروضاهما ذاتهما فقد ينفكان
كالمالك والمملوك والاب والابن وهذا التعريف
للحركة قريب من تعريف القدماء اياها بانها خروج من

[illegible]

القوة الى الفعل بالتدريج لكن المتأخرين عدلوا عنه
ظنا منهم ان فيه لزوم دور فصل الحركة تقال
بالاشتراك اللفظي لمعنيين احدهما هو الصفة التي بها
يكون الجسم متوسطا ابدا بين المبدا والمنتهى اللذين
للمسافة ولا يكون في حيز من احياز الواقعة فيما بينهما
آنين بل يكون في كل آن يفرض في حيز آخر تسمى الحركة
بمعنى التوسط وهي امر موجود في الخارج قال السيد
قدس سره الحركة بهذا المعنى موجودة في الخارج فانا
نعلم بمعاونة الحس ان للمتحرك حالة مخصوصة ليست
ثابتة في المبدا ولا في المنتهى بل فيما بينهما مستمرة من
اول المسافة الى آخرها فان هذه الحالة توجد دفعة
وتستمر الى المنتهى وتستلزم اختلاف نسب المتحرك
الى حدود المسافة كما عرفت فهي باعتبار ذاتها مستمرة

باعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة وبواسطة
استمرارها وسيلانها يتعقل في الخيال امر ممتدا
غير قار هو الحركة بمعنى القطع انتهى كلامه فهي بهذا
المعنى الذي هو التوسط ينافي الاستقرار في الحيز
سواء كان الحيز منتقلا عنه او منتقلا اليه فيكون ضد
السكون المنتقل عنه والسكون المنتقل اليه وثانيهما هو
الامر الممتد من اول المسافة الى آخرها وهو الحركة بمعنى
القطع ولا وجود لها الا في التوهم اذ عند الحصول في
الجزء الثاني من المسافة يبطل نسبة المتحرك الى الجزء
الاول منها ضرورة فلا يوجد هناك امر ممتد من
مبداها الى منتهاها وبعبارة اخرى المتحرك ما لم يصل
الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل فقد
انقطعت الحركة فلا وجود لها في الخارج اصلا فان

قلت اذا وصل الى المنتهى فالحركة اتصفت حال
الوصول بانها وجدت في جميع ذلك الزمان لا في
شيء من اجزائه قلت حصول الشيء الواحد في نفسه على
سبيل التدريج غير معقول لان الحاصل في الجزء الاول
لا بد ان يكون مغايرا لما يحصل في الجزء الثاني لامتناع
ان يكون الموجود عين المعدوم فيكون هناك اشياء [illegible]
متعاقبة لا يتصل بعضها ببعض ايضا لا متصلا لامتناع
ان يتصل الموجود بالمعدوم كذلك ويكون كل واحد
منها حاصلا دفعة لا تدريجا فلا وجود للحركة بمعنى
القطع في الخارج نعم لما ارتسم نسبة المتحرك الى المكان
الذي بعده قبل زوال النسبة الاولى الى المكان الاول
فيه فقد اجتمعت النسبتان في الخيال فيشعر الذهن
بالنسبتين معا على انها شيء واحد وفيه بحث بل

احساس حصول المتحرك في المكان الثاني مع الاحساس
بزوال نسبته عن المكان الاول قطعا فلا محالة تكون
انتقاشهما ايضا في الخيال معا فلا يكون شعور الذهن
بالنسبتين نسبة المتحرك الى المكان الثاني قبل زوال
نسبته الى المكان الاول لا يقال الشعلة الدوارة
يحدث دايرة في الخيال عند حركتها على الاستدارة لانا
نقول لا يلزم من انتفاء سبب واحد انتفاء المسبب
لجواز ان يكون له سبب آخر قال السيد قدس سره
في مباحث الزمان ثم التحقيق ما قد عرفته من ان الحركة
بمعنى القطع والزمان الذي هو مقدارها لا وجود لهما
في الخارج بل هما انما يرتسمان في الخيال لكن ليس ارتسامهما
فيه من امر معدوم بالضرورة بل من امرين موجودين
في الخارج لانا نعلم ان ذلك الامتداد المرتسم في الخيال

١٨

بحيث لو فرض وجوده في الخارج وفرض منه اجزاء
لا يمتنع اجتماعها معا بل كان بعضها متقدما على بعض
ولن يكون الامتداد الفعلي كذلك الا اذا كان في
الخارج شي مستمر غير مستقر يحصل في الفعل بحسب استمراره
وعدم استقراره ذلك الامتداد ولما كان هذان
الامتدادان الخياليان ظاهرين في بادي الراي
ودالين على ذينك الامرين الموجودين اللذين فيهما
نوع خفاء اقيما مقامهما وبحث عن احوالهما التي
تعرف بها احوال مدلوليهما الموجودين فبهذا
الاعتبار صار هذان المفهومان في حكم الاعيان التي
بحث عن احوالها **فصل** اعلم ان الحركة تقع في اربع
من المقولات الكم والكيف والاين والوضع ومعنى
وقوعها فيها ان الموضوع يتحرك من نوع لتلك

المعقوله الى آخر منها او من صنف الى صنف او من
فرد الى فرد اما وقوعها في الكم فعلى اربعة اوجه احدها
ازدياد حجم الجسم من غير ان ينضم اليه آخر ويسمى التخلخل
والثاني هو ضده ويسمى التكاثف والثالث ازدياد
حجم الجسم بما ينضم اليه ويداخله في جميع الاقطار نسبة
طبيعية ويسمى النمو والرابع فهو عكسه ويسمى الذبول
قال الامام قد شبه النمو والذبول بالسمن والهزال
والفرق ان الواقف في النمو قد يسمن كما ان المتزايد
في النمو قد يهزل وتحقيقه ان الزيادة اذا احدثت
المنافذ في الاجزاء الاصلية ودخلت فيها وتشبهت
بطبيعتها واندفعت لجزاء الاجزاء الاصلية الى
جميع الاقطار على نسبة واحدة مناسبة لطبيعة النوع
فذلك هو النمو واما الشيخ اذا صار سمينا لجوابه

الاصلية قد جفت وصلبت فلا تقوى الغذاء على
تفريقها والنفوذ فيها فلذلك لا تتحرك اعضاؤه
الاصلية الى الزيادة فلا يكون ناميا لكن لحمه
تتحرك الى الزيادة فيكون نموا في اللحم الا ان اسم النمو
مخصوص بحركة الاعضاء الاصلية وفيه نظر فان
الزيادة في الشعر مثلا عندهم نمو وليست اعضاء
فضلا عن كونها اصلية وايضا لم لا يكفي الرطوبة الداخلة
في الشيخ اعدادا لتفريق الغذاء الاعضاء فلا بد له
من دليل كيف والعصبة المجوفة اذا وضعت في ماء
مدة مديدة او يغلي فيه فعدا ابتلت ويزول عنها
جفافها ثم قال والمشهور ان النمو والذبول من
الحركات الكمية وهو بعيد عندي فان الاجزاء الاصلية
والزايدة في المغتذي باق كل واحد منهما في اينه ووضعه

توضيح الكلام ان النمو اذا كان ... الاعضاء الاصلية بسبب ... الغذاء ... وصلبت فلا تقوى الغذاء على تفريقها ... [illegible]

النوكينه لكن ذلك ليس حركة في الكم وقد اجيب عنه بان الاجزاء
الاصلية زاد مقدارها عند النمو على ما كان عليه قبل
ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزايدة في منافذها
وتشبهها بها ونقص مقدارها عند الذبول عما
كانت عليه قبله وانكار هذا مكابرة قال السيد
قدس سره ان كان اتصال الزايد بعد المداخلة
بالاصلية على وجه يصير المجموع متصلا واحدا
في نفسه فالصواب قال المحشي والا فالقول ما قاله
الامام ثم قال واعلم انه اذا عد النمو والذبول
من الحركات الكمية فالوجه ان يعد السمن والهزال
منها ايضا واما وقوعها في الكيف يسمى بحسب
الاصطلاح استحالة كما يتسود العنب ويتسخن الماء
واما وقوعها في الوضع فكحركة الجسم على نفسه مستديرا

وهذه الحركة ليست مكانية وربما كانت لا في مكان
كحركة الفلك واما وقوعها في الاين فكحركة الجسم من
مكان الى مكان آخر ويسمى نقلة قال السيد قدس سره
ثم ان في الحركة شبهة عامة هي ان انتقال المتحرك في
الاين ان كان له من مبداء المسافة الى منتهاها اين
واحد فليس متحركا في الاين بل هو ساكن مستمر على
اين واحد وان كان له ايون متعددة فاما ان يستقر
على واحد من تلك الايون على اكثر من آن واحد فقد
انقطعت حركته واما ان لا يستقر فلا يكون في كل
اين الا آنا واحدا ولا شك ان تلك الايون الآنية
متعاقبة متتالية اذ لو كانت متفاصلة بزمان لم
يوجد في ذلك الزمان شي من تلك الايون لزم
انقطاع تلك الحركة الاينية واذا كانت تلك

الايون متعاقبة كانت الآنات متتالية وهو باطل
عندهم وهكذا انتقال في الحركة الكمية والكيفية و
الوضعية ثم قال ولا مخلص عنها الا بان يقال
للمتحرك من مبداء المسافة الى منتهاها اين واحد
مستمر هو كونه متوسطا بين المبداء والمنتهى لكنه
غير مستقر بل يختلف نسبته الى حدود المسافة و
يتعدد بحسب تعددها وكما ان حدود المسافة بالفرض
كذلك تعدد الايون بحسب الفرض وكما انه لا يمكن
ان الفرض في المسافة حدان متلاقيان لا يكون بينهما
مسافة اصلا كذلك لا يمكن ان يفرض منهما اين لغ
كما ان نقطتين مفروضتين على خط يمكن ان يفرض بينهما
نقطة لغوي فلا يلزم تتالي الآنات ولا انقطاع
الحركة ولا كون المتحرك ساكنا وكذا القول في المتحرك

في الكيف كيفية واحدة غير قارة ففي كل آن يعرض
يكون له فيه كيفية لغوي معروضة ولا يمكن ان يعرض
في تلك الكيفية غير القارة كيفيتان متصلتان بل
كل كيفيتين يفرض فيها اي في تلك الكيفية يمكن فيما بينهما
كيفيات لغ كما ان كل آنين يعرض في الزمان
يمكن بينهما آنات لغ فلا يلزم شي من المذكورات
صح
لا يخفى ان هذا الترديد لو جعل في الاين غير الحقيقي اي
المجازي كان الصواب فيما قاله قدس سره من اختيار
اين واحد للمتحرك فيما بين المبداء والمنتهى غير مستقر
تختلف نسبة المتحركة الى حدود المسافة واما لو جعل
في اينه الحقيقي او الحيز الذي يخصه ويكون حملوا به
بان تعال المتحرك فيما بين المبداء والمنتهى اللذين للمسافة
ان كان له اين حقيقي واحد ومكان كذا فلا حركة في الاين بل هو ساكن

فان قيل الانتقال والاحياز لازمه
في الحركة الاينية كما هي بابه
٢٢

على اينه الحقيقي او ايون متعددة فاما ان يستقر على واحد
من تلك الايون الحقيقية فقد انقطعت الحركة واما
ان لا يستقر الى آخر الكلام فلا مخلص عنه بما ذكره
اصلا اذ لا معنى لان يقال للمتحرك من اول المسافة
الى منتهاها اين حقيقي واحد مستمر او مكان كذلك لكونه متوسطا بين
المبدا والمنتهى لكنه غير مستقر واذ قد استوفيت
الكلام في المبادي فها انا اخوض في المقصود مستعينا بالله
متوكلا عليه بسم الله الرحمن الرحيم
النبض على ما عرفه الشيخ حركة من اوعية الروح مؤلفة
من انبساط وانقباض لتدبير الروح بالنسيم اقول
قد عرفت ماهية الحركة بما لا مزيد عليه فلا نعيده قال
القرشي رحمه الله الحركة هي كمال اول لما هو بالقوة
من جهة المعنى الذي هو له بالقوة وهو كونه ذا اين او

وضع او كم او كيف لم يكن له قبل ذلك ولا يكون له بعده
هذا التعريف للمعلم الاول على ما مر وقد عدل رحمه الله
عن ظاهره بقوله من جهة المعنى الذي هو له بالقوة الى
ولم يرد به الا الامر المتادي اليه الكمال الاول دون الباقي
منه كما حملوا على كل منهما ما وقع هو كائنه في التعريف
المعدول عنه وهو قوله من جهة ما هو بالقوة ثم وصف
الكمال الاول في التعريف بقوله لم يكن له قبل ذلك و
لا يكون له بعده يمكن انه اشار بذلك الى تخصيص التعريف
بالحركة بمعنى التوسط كما هو المتبادر من لفظ الكمال و
ايضا نظره رحمه الله ههنا مقصور على تبيين الحد
وتفصيل اجزائه بتمييز جنسه وفصله ولا مدخل للباقي
من الكمال الاول في ذلك اصلا بخلاف المتادي اليه الكمال
الاول فليتامل وهذا كما ترى اي من قوله فلينظر ان حركة

واما الوصف [illegible] كما لا يخفى [illegible] ٢٢

النبض من ای الاقسام هی لتعرف بذلک الجنس القریب
للنبض ثم قال بعد ذلک فالنبض اذا حرکة وضعیة
وذلک هو جنسه القریب وفیه بحث فانها لو کانت
جنسه القریب لکانت الحرکة جنسه البعید علی قیاس الجسم
النامی والجسم المطلق بالقیاس الی النبات فلا یکون
الاجناس العالیة للاعراض منحصرة فی التسعة لان جنس
العالی لا یکون فوقه جنس بل المانع ان یمنع کونها ذاتیة
للنبض فضلا عن ان یکون جنسا قریبا له فانا نعقل
النبض ونشک فی کونه حرکة وضعیة او اینیة او کمیة
وذلک ممتنع فی الذاتیات وانما قال رحمه الله ان
النبض حرکة وضعیة لامرین کما ذکرهما فی شرحه للقانون
احدهما انا قد برهنا فی الحکمة علی انحصار الحرکات فی
اقسام اربعة احدها الحرکة فی المکان ویسمی النقلة و

ثانیها الحرکة فی الموضع کحرکة الجسم المستدیر علی مرکز
نفسه وحرکة القاعد اذا قام وبالعکس وثالثها الحرکة
فی الکم وهی اما ان یکون الی الازدیاد او الی الانتقاص والتی
الی الازدیاد اما ان یکون بورود مادة اخری وهی النمو
او لا یکون کذلک وهی التخلخل والتی الی الانتقاص اما
ان یکون بانفصال شیء من المادة وهی الذبول او لا یکون
کذلک وهی التکاثف ورابعها الحرکة فی الکیف کالتسخن
والتبرد ویسمی الاستحالة والنبض ظاهر انه لیس حرکة
فی الکم وفیه نظر فان دعوی البداهة فی موقع النزاع غیر
مسموع قال بعضهم انه حرکة فی الکم لان الشریان یتخلخل
عند الانبساط ویتکاثف عند الانقباض وهذه
الحرکة یلزمها اختلاف الاین فیکون کما قال الفاضل
العلامة حرکتان حرکة فی الاین ای فی المکان وحرکة فی الکم

لكن الطبيب انما يعده حركة في الاين ثم قال ولا يجوز
ايضا ان يكون حركة مكانية كما هو المشهور لان كل
متحرك حركة مكانية فانه عند ما يتحرك لا بد وان يخرج
من مكانه والشريان اذا انبسط او انقبض لا يخرج
من مكانه بل مكانه يتسع عند الانبساط ويضيق عند
الانقباض اذ المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فليست اذا حركة
مكانية فبقي ان يكون وضعية وايضا الشريان اذا
انبسط بعد انقباضه او انقبض بعد انبساطه لم يتغير
فيه الا نسبة اجزائه بعضها الى بعض بالقرب والبعد
وذلك هو المراد ههنا بالوضع وانما قال المراد ههنا
لان للوضع معنى سواه وهو المتعارف وهو الهيئة
المعلولة للنسبتين نسبة الاجزاء بعضها الى بعض

بالقرب والبعد ونسبتها الى الامور الخارجة اما
حاوية او محوية ثم قال ولا حركة جنسه الا في الوضع
اي بذلك المعنى الذي هو التغير في النسبتين المذكورتين
قال العلامة هذا انما يصح لو كانت الحركة في الوضع منحصرة
به لكنها ليست كذلك فتأمل قال الشارح الحركة في الوضع
هي حركة الجسم على مركز نفسه مستديرا وايضا اعترض
على دليله الاول وهو ان كل متحرك حركة مكانية فانه
عند ما يتحرك لا بد وان يخرج من مكانه بان الحركة المكانية
وهي الاينية هي التي تتبدل بها اين المتحرك اي
هيئته الحاصلة له بالنسبة الى مكانه الحقيقي وهو الحيز
الذي يخصه ويكون مملوا به او مكانه المجازي مثل
الدار والبلد على معنى انه يكون في كل آن في اين آخر
اي في هيئة اخرى حاصلة له بالنسبة الى مكانه لا انه يكون

في كل آن في مكان آخ وذلك ان الحكيم اذا قال ان
في مقولة كذا حركة فانما يعني به ان الجسم يتغير في صنف
من تلك المقولة الى صنف آخ منها تغيرا على التدريج
فالحركة الاينية لابد فيها من تغير الاينون واما تغير الامكنة
فغير لازم لانه قد لا يكون كالماء المتحرك بحركة الكوز
وقد يكون كحركة الماشي ولقايل ان يقول الجسم اذا تحرك
في الوضع فان يكون في كل آن في وضع آخ اي في هيئة
اخرى حاصلة له بسبب تغير نسبة اجزائه بعضها الى
بعض بالقرب والبعد كما مر لم يلزمه تغير الامكنة و
الاحياز قطعا واما اذا تحرك في الاين فان يكون في كل
آن في اين آخ اي في هيئة اخرى حاصلة له بسبب نسبته
الى مكانه الحقيقي كله او المجازي يلزمه ذلك اي تغير
الامكنة والاحياز قطعا وذلك لان الاول اي الحركة في

الوضع ليست مكانية وكيف يكون مكانية وربما
كانت لا في مكان كحركة الفلك واذا كانت في
مكان لم يفارق المتمكن مكانه بالكلية بل يثبت فيه
دايما يفارق اجزاؤه اجزاء مكانه فتتبدل اجزاؤه نسبة
الى اجزاء مكانه فلم يكن هناك ايضا تبدل مكان ولا تغير
حيز ابدا بخلافها الثانية فان معناها كما مر هو تغير
الجسم في تلك الهيئة التي حصلت له بسبب حصوله
في مكانه ونسبته اليه على سبيل التدريج ولا شك انه
ما لم يتغير في حصوله في مكانه كله لم يتغير في تلك الهيئة
الحاصلة له المسببة بذلك الحصول له في مكانه وتبدل
حصول المتمكن في مكانه انما يتصور بان يفارق مكانه
بالكلية فتبدل الامكنة والاحياز كانت لازمة لها قطعا
واما حركة الماء بحركة الكوز فانها عرضية والكلام في

الحركة الذاتية ولو سلم فانما يتغير بها في وضعه لا في
اينه ولو سلم ما ذكره فالحركة الاينية حينئذ على ضربين
ضرب قد لا يكون المتحرك فيه مع تغير الامكنة والاحياز
بل انما يتغير ويتبدل في اينه فقط اي في نسبته كالماء
المتحرك بحركة الكوز وضرب قد يكون المتحرك فيه مع تغير
الايون والامكنة جميعا كحركة الماشي فلم لا يجوز ان
ما نفي بالدليل هو هذا الثاني من الضربين والمقصود
نفي تبدل الامكنة في حركة الانبساط والانقباض
للنبض بحث قال فيتعين ان يكون وضعه كان ناظرا الى
انتفاء المتميز من المقولات الاربع التي يقع فيها
الحركة الكم والكيف والى انتفاء هذا الضرب الثاني
من الاين والى وجود الضرب الاول منهما الذي سميتم
اياه اينية وقد ذهب الجمهور الى ان حركة النبض مكانية

واستدلوا عليه بان الحركة الاينية هي التي يتبدل بها
اين المتحرك بان يكون كل آن في اين آخر وحركة النبض
كذلك لما يتبدل اين العرق عند الانبساط والانقباض
قال الاستاد رحمه الله رحمة واسعة وظاهر ان هذا
التبدل هو في كل جزء لا في المجموع من حيث هو مجموع و
على هذا يلزم ان لا يكون حركة وضعية في الوجود
الا حركة الفلك لانه ليس في مكان فلا يكون حركته مكانية
واما ما كان في مكان ولم يخرج منه بالحركة الى مكان آخر بالكلية
بل يتبدل بها اينه كحركة الرحى يلزم ان يكون حركته ايضا
اينية وههنا موضع تدبر قوله مؤلفة من انبساط و
انقباض احتراز عن ذلك من الحركات كالاختلاج
العارض للعضو فالانبساط هو الحركة من جهة التجويف
الى جهة المحيط والانقباض بالعكس ووجه تقيد الحركة

في تنشرهما بكونهما مستقيمة ثم تخصيصهما بالاستواء
اي الشريان كما فعله الاستاد رحمه الله غير ظاهر
قوله من اوعية الروح المراد باوعية الروح هو
الاوعية القريبة اي المجاورة للروح الحيواني
فيندفع بهذا ما يقال ان الدماغ والصدر من
جملة اوعية الروح وكل منهما ينبسط وينقبض
لتدبير الروح بالنسيم ومع ذلك لا يقال لحركته
انها نبض قال القرشي اعلم ان المفهوم من لفظ النبض
في زماننا هو حركة الشرايين فقط دون حركة القلب قوله لتدبير
الروح بالنسيم قال القرشي هذا هو الغاية من النبض احترازا عن
مثل حركة الخفقان العارض للقلب ثم تدبير الروح يكون
بشيئين احدهما تعديل مزاجها اذا افرط وذلك يكون بورود
الهواء البارد وهو يحصل بالانبساط وثانيهما تنقيتها باخراج

فضولها وهي الاجزاء الدخانية المحتبسة المحترقة باستنشاق النسيم
ايا ما فصل في كيفية حركة النبض والمحرك لها كل حركة
لا بد لها من محرك اذا لم تكن عرضية كحركة راكب
السفينة فان حركته عرضية لا ذاتية اذ لا توجد له
بالذات فلا حركة له كذلك فلا محرك هناك ثم الحركة
بالذات تنقسم باعتبار المحرك الى ثلثة اقسام قسرية
وطبيعية وارادية وذلك لان المحرك للحركة اما ان
يكون داخلا في المتحرك او خارجا عنه والثاني هو الحركة
القسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والاول اما ان يكون
من شانه الشعور في وقت ما وهو الحركة بالارادة كحركة
الحيوان يمنا وشمالا او لا يكون كذلك وهو الحركة
بالطبع كحركة الحجر الهاوي الى اسفل والاظهر ما
في المواقف من تقسيم الحركة الذاتية بان المحرك اما ان

يكون في غير المتحرك وهي القسرية او فيه اما مع الشعور
اي شعور مبداء الحركة وهو المحرك بتلك الحركة
وهي الارادية او لا مع الشعور وهي الطبيعة
فلننظر ان حركة النبض كيف هي وما المحرك لها
فنقول لا شك انا اذا لمسنا النبض وجدنا الشريان
تارة ترتفع حتى تقرع الانامل وتارة تنخفض حتى
تغيب عنها فحركة الشريان اما ان يكون مؤلفة من ارتفاع
وانخفاض فقط من غير اتساع وضيق او لا يكون
كذلك الثاني هو الصحيح قال القرشي رحمه الله والعمدة
في ذلك على شهادة التشريح وطريق ذلك ان يزال
الجلد واللحم عن الشريان ثم تتامل في كيفية حركته فحركة
النبض لكونها حركة ليست من الاقسام الثلثة للحركة
بالذات بل مؤلفة من حركة انقباضية قسرية وانبساطية

طبيعية والقاسر هو الروح على ما هو المختار واما كيف
يكون ذلك فبان يكون المقدار الطبيعي هو المقدار
الذي ينتهي اليه حركة الانبساط ويكون القلب اذا
انبسط وجذب الروح من الشرايين قسرها استحالة
الخلاء الى الانقباض واذا عاد القلب وانقبض
ورجعت الروح الى الشرايين انبسطت طالبة لمقدارها
الطبيعي واما قلنا انها مؤلفة من انقباض قسري و
انبساط طبيعي اذ لا يخلو اما ان يكون كلتاهما قسريين على
معنى ان القلب اذا انبسط انبسطت الشرايين معه لاتصالها
به واذا انقبض انقبضت لذلك ايضا وهو باطل لان
كل جسم يتحرك بحركة جسم آخر بسبب الاتصال بينهما فانه
لا بد وان يكون حركة ما هو قريب منه من الجسم المتحرك
بالذات اكثر واظهر بل كان يلزم في الشرايين ان لا تتحرك

الاجزاء البعيدة اصلا لانها لينة واللين اذا تحرك
احد اطرافه لم يلزم ذلك تحرك الطرف الآخر وخصوصا
مثل هذه الحركة الانبساطية والانقباضية التي ليست
مسافتهما عظيمة او كلتاهما ذاتيتين اما بان يكون المحرك
داخلا في المتحرك او خارجا عنه والاول اما ان يكون المحرك
لهما هو القوة الحيوانية وهو باطل لان القرشي رحمه الله
بين في شرح القانون ان القوة الواحدة اذا كانت تبسط
وتقبض لم يمكن ان يكون الا ارادية فان استطلعته
فتطالع ثمة او يكون المحرك لهما هو طبيعة الشريان وهو
ايضا باطل لان الطبيعة الواحدة لا يكون منشأ لافاعيل
مختلفة وفيه نظر فان طبيعة الماء تقتضي صعوده ونبوعه
اذا كان تحت الارض وهبوطه ونزوله اذا كان فوق
الارض او يكون المحرك لهما هو القوة المحركة الارادية وهو

ايضا باطل قال القرشي رحمه الله لم يبلغنا عن احد من
العلماء انه جعل حركة النبض ارادية وليس يمكن ذلك
لوجهين احدهما لو كانت هذه الحركة ارادية لكانت في
قوتها وضعفها تابعة لحال القوة المحركة بالارادة اذا لم
يكن من جهة الآلة مانع وليس كذلك فان كثيرا ما يكون مزاج
الشرايين وتركيبها سليما والقوة المحركة بالارادة
قوية ويكون مع ذلك النبض ساقطا وكثيرا ما يكون
الامر بالعكس فان قيل ان هذا لازم لكم في حركة المعدة
والرحم لجذب الغذاء وامساكه ودفعه وحركة الرحم في
جذب المني وامساكه ودفع الجنين فان ذلك عندكم من
الحركات الارادية مع انها لا تتبع حال القوة المحركة
بالارادة في القوة والضعف اجيب بان قوة المعدة
والرحم اذا كانت ضعيفة مع قوة القوة المحركة فذلك

يكون التحلل في آلتهما وهي جرم المعدة وجرم الرحم ولا كذلك
القوة المحركة للشريان فان النبض قد يسقط في بعض
الامراض ويكون القوة المحركة قوية تامة مع ان حجم الشرايين
لا علة به او كلتاهما قسريتان او احديهما وهو الانبساط
قسرية والاخرى طبيعية على عكس الوجه المختار كذلك
باطل وذلك لان الانبساط لو كان قسريا لم يمكن جذب
الشرايين للهواء من ظاهر البدن والتالي باطل فكذا
المقدم بيان الملازمة ان جذب الهواء حينئذ اما ان
يكون حال الانبساط او حال الانقباض او حال السكونين
والاقسام كلها باطلة لان الانبساط لو كان بالقسر كان
بمقدار الذي يوجبه القاسر فلا يكون في تجويف الشريان
متسع للهواء الوارد وكذلك حال الانقباض والسكون
يكون في تجويفه على القدر الذي فيه الروح والدم وذلك

مانع من ورود الهواء واما ان التالي باطل فلان الشرايين
لابد وان يجذب هواء من ظاهر البدن وذلك لانه اذا
حبس الانسان وانغمس في ماء معتدل في الحر والبرد
بحيث يغوص اكثر بدنه فيه فانه يعرض له بعد مضي ساعة
كرب يحوجه الى الخروج وذلك الكرب ليس موجبه
الماء لكونه معتدلا لم يتأذ من حره ولا من برده قطعا
ولما كان ملزوما للكرب علمنا ان موجب ذلك الكرب
هو امتناع ما كان ينفذ من الهواء البارد الى الباطن
لجذب الشرايين له ولولا ان جذب الشرايين واجب
لما كان كذلك ولقائل ان يقول انه يجوز ان يكون الكرب
العارض للمنغمس في الماء ليس لجذب الهواء البارد
بل لمنع الماء من تحلل الابخرة الحارة التي من شأنها ان
تتحلل من البدن وحينئذ لا يلزم ان يكون جذب الهواء

البارد واجبًا وجوابه انه لو كان كذلك لكان التسخن
الحاصل بذلك اكثر عند قرب الجلد لاحساس
الابخرة هنالك وليس كذلك بل انما يحس الحرارة في
الباطن وعند القلب فعلمنا ان ذلك لتسخن الروح بسبب
امتناع النفس من الشرايين وتسخن القلب بسبب ذلك
فمعنى ان يكون الانقباض قسريا والانبساط طبيعيا و
قد اشار الاستاد رحمه الله الى ضبط المذاهب
في كيفية حركة النبض وما المحرك لها تعليلا للانتشار
وتسهيلا للضبط قال اختلف في ان حركة الشريان تابعة
لحركة القلب اولا فذهب جالينوس ومن تبعه الى ان
حركة ليست تابعة لحركة القلب بل هي لقوة فيه ثم
اختلف في هذه القوة فقال بعضهم انها هي الحيوانية
وقال بعض المحدثين منهم انها هي القوة الطبيعية التي

للشريان وذهب بعض الى ان حركة تابعة لحركة
القلب ثم اختلف فيه ايضا فقال بعض من الاقدمين
ان انبساطه عند انبساط القلب وانقباضه عند انقباضه
واختاره بعض المحدثين منهم وقال اكثر القدماء ان
انقباضه عند انبساط القلب وانبساطه عند انقباضه
واختاره المصنف ولذا قدم القبض على البسط قال
قبضا وبسطا لان انقباض الشريان على رأيه قبل انبساطه
لان انبساط القلب لجذب الهواء البارد المعدل
للروح متقدم على انقباضه المخرج لهذا الهواء المتسخن
لان اخراج الهواء المتسخن يكون لا محالة بعد ادخاله و
انبساط القلب يستلزم لانقباض الشريان وانقباضه
لانبساطه وقد جعل ما ذهب اليه المصنف من القسم
الاول وليس كذلك بل حركة النبض عنده مولفة من

الانقباض القسري الذي هو من القسم الاول من القسم
الاول ومن الانبساط الطبيعي الذي هو من القسم الثاني
من القسم الثاني **فصل** في ذكر شكوك ربما اوردت
على المذهب المختار وحلها وابطالها احدها ان الغاية
في انبساط القلب بان يجذب الهواء البارد من
الرئة وانقباضه بان يدفع الهواء الذي يسخن فيه و
الفضول التي قد احترقت من جوهر الروح تعديلها و
اذا كان كذلك وجب ان يكون انبساط القلب وانقباضه
عند المقدار الذي يمكن معه ذلك وحينئذ لا يمكن ان
تندفع اليه الروح من الشرايين عند انبساطه فجوابه
ان فضاء القلب ينبسط ويتسع اكثر من المقدار الذي
يحتاج اليه لاجل الهواء لانه ربما يحترق شيء من جرم
الروح الذي يكون في الشرايين ويكثف ويغلظ بحيث

لا يمكن معه تحلله من مسام الشرايين فلا بد ان يندفع
الروح من الشرايين لتندفع معها تلك الفضول
الى القلب فتتحلل ويخرج منه عند انقباضه من جهة
الرئة عند رد النفس وايضا لتستمد الروح
بحركتها الى القلب تارة والى الشرايين لقوى لطافة
في جوهرها فلا يعرض لها ان تكثف وتتبلد بطول
سكونها في الشرايين التي لا يمكن ان يكون جوهرها الا
باردا لانها جوهر صلب غضروفي عصباني وهذه
الجواهر كلها باردة. واما لو جعل سكونها دايما في
القلب لاحترقت لحرارته المفرطة فقد علم بذلك السر
في دوام حركتها وترددها من القلب الى الشرايين و
بالعكس واما انها ان لم ذكرتموه في حركة الشرايين وارد
عليكم في حركة القلب ولا يمكنكم ان تجعلوا اشياء

ذلك قسرا والا كان ذلك التنفس مؤلما اما حركة
الشرايين او حركة آلات النفس والاول محال لانكم
جعلتم حركة الشرايين موقوفة على حركة القلب وكذا الثاني
لان ذلك انما يكون الرئة اذا انبسطت حتى اخذت
الهواء خلا القلب وانقبض واذا انقبضت حتى
دفعت الهواء انبسط القلب لجذبه اي جذب
ذلك الهواء المندفع من الرئة وذلك محال لانه يلزم
من ذلك ان يكون عدد حركات القلب بعدد حركات
الرئة وقد نرى ان القلب اذا تحرك خمس مرات تحرك
الصدر والرئة مرة واحدة هذا اذا كان الانسان
جاريا في نفسه على المجرى الطبيعي اما لو تكلف حصر نفسه
بعد تمكنه باخر حركة نفسه مقدارا ما تحرك القلب عشرين
مرة اجاب الرئيس عنه بان حركة القلب عندي ارادية

لكنها من الارادية التي سميناها ارادية طبيعية في انها
غير مشعور بها شعورا يشعر الانسان انه يحركها
وكذلك حركة القلب ويدل على ذلك انه حساس
وكل حساس فانه متحرك بالارادة اما انه حساس
فلانه يشتمل على اعصاب كثيرة وكل عصب ففيه
قوة الحس ومزاج القلب ليس مزاجا يمنع قبول تلك
القوة بل يعين على حصولها لان الحرارة تعين على
افعال جميع القوى ما لم تفرط جدا وايضا لو لم يكن
حساسا لما كان يتألم لكن ألمه شديد ولذلك يعرض له
الخفقان والغشي كثيرا وما ذلك الا لقوة حسه واما
ان كل حساس فهو متحرك بالارادة فلانه لولا ذلك لكان
وجود الحس له عبثا بل ضارا لانه اذا لم يكن له قوة ارادية
لم يكن له قدرة على ازالة الضار ودفعه ولا جلب

النافع وتحصله وثالثها انه لو كانت حركات
الشرايين على الوجه الذي قلتموه لكانت تابعة لحركة
القلب وحركة القلب لا تختلف في شقي البدن
فكان يجب ان لا تختلف النبض في شقيه البتة لكنه ليس
كذلك فان نبض المفلوجين يكون نبض شقه الصحيح
نبض الامزجة الحارة ونبض شقه المفلوج نبض الامزجة
الباردة وجوابه ان حركة النبض على الوجه الذي
قلناه لا يمنع من اختلاف نبض شقي المفلوج لجواز ان
يكون ذلك الاختلاف بسبب قبول الآلات التي هي
الشرايين بسبب تكاثف ما كان فيها في جانب المفلوج
لاجل البرد وعدم ذلك في الجانب الآخر فصل
فيما منه تتعرف حال النبض وهو على ما بينه الاطباء عشرة
اجناس وان كان يجب عليهم ان يجعلوا تسعة كما بينا ان علم

النبض حركة يلزمه سكون وكل حركة فلا بد لها من محرك
فههنا امور اربعة وهي الحركة والسكون والمحرك
وهو القوة والمتحرك وهو الشريان والاستدلال
اما ان يكون ماخوذا من الاول وهو الحركة وذلك
هو الجنس الماخوذ من زمان الحركة او يكون ماخوذا
من الثاني وهو السكون وهو الجنس الماخوذ من زمان
السكون او منهما معا وذلك هو الجنس الماخوذ من
الوزن او يكون ماخوذا من الثالث وهو المحرك وهو
القوة وذلك هو الجنس الماخوذ من كيفية قرع الاصابع
او يكون ماخوذا من الرابع وهو المتحرك وذلك هو
الشريان فاما ان يكون ذلك ماخوذا من حال نفسه او
من حال ما في داخله والثاني هو الجنس الماخوذ من حال
ما يحوي عليه النبض والاول اما ان يكون معتبرا بالحركة

وذلك هو الجنس المأخوذ من مقدار الانبساط او
من غير اعتبار ذلك اما من حال قوامه وهو الجنس
المأخوذ من قوام الآلة او من كيفيته وذلك هو الجنس
المأخوذ من ملمس الآلة وهذه الاحوال اما ان تكون
في النبض متساوية او مختلفة وذلك هو الجنس المأخوذ
من الاستواء والاختلاف والاختلافات قد
تكون منتظمة وقد لا تكون وذلك هو الجنس المأخوذ من
النظام قال القرشي وهذه الاجناس هي اجناس لادلة
النبض لا للنبض نفسه كما توهمه جمع من الاطباء وذلك
لان الشيء الواحد يستحيل ان يكون له في مرتبة واحدة
اكثر من جنس واحد وليست ايضا اجناسا للادلة كيف
كانت بل هي اجناسها العالية فقط فلذلك يجب
ان يكون تسعة لما نبينه من ان الجنس المأخوذ من النظام

وغير النظام نوع تحت المختلف الذي هو نوع من
الجنس المأخوذ من الاستواء والاختلاف وفيما
ذكره بحث الاول انه لا ضرورة تدعو الى ان يراد
بالجنس ههنا ما هو المعنى المصطلح فيما بين ارباب
الميزان الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو كما هو الظاهر من كلامه المنقول آنفا مع ان
في صحته نظرا وذلك لان النبض كاعرف حركة و
الحركة من الاعراض وكذلك الادلة التي منها يعرف
حال النبض ايضا اعراض والاجناس العالية للاعراض
منحصرة في المقولات التسع وتلك الامور التي سميتم
اجناسا للادلة ليست منها ولا في عدادها فكيف
كانت اجناسا عالية وايضا المفهوم ظاهرا من كلام الشيخ ان
المراد بالاجناس هو الادلة نفسها لا انها اجناس عالية

للادلة لانه قال هكذا ان الاجناس التي منها تعرف
الاطباء حال النبض على ما تصفه الاطباء عشرة
فان المعنى بالدليل هو الذي به تعرف حال الشيء فاذن
بوصف الاجناس بهذا المفهوم كان في قوة ان تقال
الاجناس التي هي الادلة لحال النبض عشرة وحينئذ
لا يلزم ان يراد بالجنس ما هو المتعارف في عرف
الخاص بل ما تعارف في عرف العام واما الجنس
الماخوذ من مقدار الشريان باعتبار الحركة فالمحسوس
منه في الغالب هو الانبساط فلذلك سمي بجنس مقدار
الانبساط فالانواع المندرجة تحته منها بسيطة ومنها
مركبة وذلك لان اقطار كل جسم ثلثة طوله وعرضه وعمقه
فطول المنبسط من الشريان هو المحسوس منه في طول الساعد
وعرضه هو المحسوس منه في عرض الساعد وعمقه هو المحسوس منه

في مسافة انبساطه وذلك عند ارتفاعه الى الانامل وانخفاضه
عنها ولكل واحد من هذه الثلثة وسط وطرفا افراط
وتفريط فتكون انواع البسيطة بهذا الاعتبار تسعة
طويل قصير معتدل بينهما عريض ضيق معتدل بينهما
مشرف منخفض معتدل بينهما وهذه كلها امور اضافية
وانسبيا فيها يمكن ان يكون الى اربعة اشياء احدها الى
نبض المعتدل الحقيقي بان قدر ذلك المزاج موجودا ثم
يعرض له نبض بسخنة ونقاس عليه نبض كل شخص يطلب
معرفة مقدار بعده في مزاجه عن ذلك الاعتدال و
ثانيها الى نبض المعتدل النوعي وهو المزاج الذي
هو افضل ما يكون للانسان بان نعرف بسخنة ذلك
المعتدل من النبض فيقاس اليه نبض ذلك الشخص المطلوب
معرفة بعده في مزاجه عن ذلك الاعتدال النوعي وثالثها

الى نبض المعتدل الصنفي وهو افضل ما يكون لصنف دخل
فيه ذلك الشخص الذي يراد معرفة نبضه بان يعرف
ما يستحقه ذلك المعتدل من النبض ويقاس اليه ورابعها
الى المعتدل الشخصي وهو المزاج الذي هو افضل للشخص
الذي يراد جس نبضه وهذا القسم يتوقف على معرفة
نبض ذلك الشخص في حال اعتدال مزاجه وتوقف منه
على معرفة مقدار خروج الشخص في مزاجه المرضي عن حال
صحته لان المقايسة فيه الى نبضه في حال اعتدال مزاجه وقد
يعرف هذه الانواع بوجه آخر كالتقدير بالاصابع
فالطويل هو الذي يجاوز انبساطه حد الاصابع الاربعة
والقصير هو الذي يكون دون الاربعة والمعتدل هو الذي
يكون على قدره والعريض هو الذي ياخذ من عرض
الانامل قدرا اكثر والدقيق ما ياخذ منها قدرا نزرا

والمعتدل ما ياخذ منه قدرا وسطا والمشرف هو
الذي يرتفع ارتفاعا كثيرا كانه يغوص في الانامل و
المنخفض هو الذي يرتفع ارتفاعا يسيرا يكون فيه قريبا
من المركز والمعتدل ما يكون ارتفاعه وسطا وهذا
تعريف فاسد اذ يختلف باختلاف عرق الشخص
الملموس وباختلاف مقادير اصابع اللامس واما
الانواع المركبة منها فهي سبعة وعشرون نوعا وذلك
لان النبض الطويل اما ان يكون عريضا او ضيقا او
متوسطا في العرض وعلى التقادير اما ان يكون مشرفا
او منخفضا او متوسطا في العمق فيكون اقسام الطويل
تسعة تحصل من ضرب الثلثة في نفسها احدها طويل
عريض مشرف وثانيها طويل عريض منخفض وثالثها
طويل عريض متوسط في العمق ورابعها طويل ضيق مشرف

وخامسها طويل ضيق منخفض وسادسها طويل ضيق
معتدل في العمق وسابعها طويل معتدل في العرض مشرف
وثامنها طويل معتدل في العرض منخفض وتاسعها طويل
معتدل في العرض معتدل في العمق وكذلك فاعرف
الحال في القصير والمعتدل في الطول وطريق ذلك ان
تحفظ القطرين وتبدل الثالث قال الشيخ فتكون احوال
النبض فيه اي في جنس مقدار الانبساط تسعة بسيطة و
مركبات والتسعة البسيطة هي الطويل والقصير والمعتدل
والعريض والضيق والمعتدل والمنخفض والمشرف و
المعتدل فالطويل هو الذي يحس اجزاؤه في طوله اكثر من
المحسوس الطبيعي على الاطلاق وهو المزاج المعتدل الحقيقي
او من الطبيعي الخاص بذلك الشخص وهو المعتدل الذي
يخصه وقد عرف الفرق منهما قبل والقصير ضده ومنها

المعتدل وعلى هذا القياس فاحكم بالتسعة الباقية وان
المركبات من هذه البسيطة فبعضها له اسم وبعضها
ليس له اسم فان الزائد طولا وعرضا وارتفاعا يسمى العظيم
والناقص فيها يسمى الصغير ومنها المعتدل والزائد
عرضا وشهوقا يسمى الغليظ والناقص فيها يسمى الدقيق
ومنها المعتدل واما الجنس الماخوذ من كيفية قرع العرق
للاصابع فانواعه باعتبار القوة ثلثة لان القوة المحركة
اما قوية او ضعيفة او متوسطة فالقوي هو ان يصدم
العرق الاصابع ويدفعها عن نفسه بقوة وهذا انما يدرك
عند الانبساط دون الانقباض على تقدير ادركه لعدم
معارضة تلك الحركة الانقباضية الحس والضعيف يقابله
هو ان لا يصدم الاصابع وكان من شانه ذلك وان غمز عليه
لم يدخل في لحم الاصبع ولم يدفعها عن نفسه وان كان عظيما

فإن الآلة ربما كانت شديدة اللين فتنبسط انبساطا
تاما بأدنى محرك لأن العظم هناك ليس لشدة القوة
بل للين الآلة وهذا إنما هو على مذهبهم إذ عندهم أن القوة
المحركة للانبساط والانقباض واحدة وأما على مذهب
الحق فيجب أن يكون أنواعه تسعة لأن الباسط على هذا
المذهب هو قوة الشريان والقابض هو قوة القلب
بتوسط جذب الروح وامتناع الخلاء ولا امتناع في
أن يكون قوة الشريان ضعيفة وقوة القلب قوية وبالعكس
فتأمل قال القرشي رحمه الله فكلما كانت طبيعة الشريان
أقوى كان الانقباض أضعف إلا أن يعارض ذلك قوة
القلب القاسرة وفيه بحث لأن القوة والضعف في
حركة الانقباض غير ظاهر إذ لا مصادمة ولا مقاومة
للشريان فيها بأن يمنع عن غمز الأصابع إياها بقوة أو من

شأنها ذلك مع أنها مأخوذ في مفهوم القوي والضعيف
وإنما يكون ذلك في حركة الانبساط فقط وأيضا المعارضة
بين قوة القلب وطبيعة الشريان إنما تتصور في فعلهما
وفعل كل منهما لما كان في زمان لا يوجد فيه فعل الآخر لا يمكن
فيهما ذلك فتأمل وأما الجنس المأخوذ من زمان الحركة فإن كل
حركة تكون في زمان بالضرورة فأنواعه ثلثة السريع وهو
الذي يتم الحركة في مدة قصيرة والبطيء ضده والمتوسط
ما بينهما ولما كان للنبض حركتان حركة انبساط وحركة انقباض
ولم يلزم توافقهما في قصر الزمان وطوله للتباين بين
محركيهما كما مر يجب أن يكون أنواع هذا الجنس بحسب التركيب
تسعة وذلك لأن السريع في انبساطه إما أن يكون سريعا
في انقباضه أو بطيئا أو متوسطا فهذه أقسام السريع في
الانبساط وكذلك البطيء فيه والمتوسط فنقول أنواع

فهذا الجنس ثلثة انما هو باعتبار زمان الانبساط الذي
هو المحسوس في الغالب ثم اعلم انه قد يكون زمان الحركة
قصيرا ولا يكون تلك الحركة سريعة وذلك ان كانت
المسافة قصيرة والفرق بين قصر زمان حركة النبض
بسبب قصر المسافة وبين قصره بسبب السرعة ان
الاول لا يجوز ان يكون معه النبض شاهقا ولا كذلك
الثاني واذا لم يكن الثاني شاهقا فلا بد وان يكون زمان
الحركة اقل مما تقتضيه تلك المسافة واما الجنس المأخوذ من
قوام الآلة فاصنافه ثلثة اللين وهو القابل للاندفاع
الى داخله عن الغامز بسهولة والصلب ضده والمتوسط
ما بينهما وقد يشتبه النبض القوي بالصلب من جهة
كثرة نفوذهما في الانامل وكثرة انحرافها عنهما والفرق
بينهما ان القوة تعسر عند الغمز والعرق فاعل للمقاومة

41 والمدافعة عن نفسه كما هو والصلب عما العرق غير
منفعل عن الغامز عنده بسهولة واما الجنس المأخوذ من
حال ما يحوي عليه العرق فاصنافه ثلثة الممتلي وهو الذي
يحس كأن في تجويفه رطوبة مائية يعتد بها لا ريح صرف
بخلاف الخالي لانه ما يحس فارغا وبخلاف المعتدل فانه
ما يحس فيه الرطوبة بالقدر الطبيعي اي لا اقل ولا اكثر
قال القرشي الفرق بين نبض الممتلي والنبض الرطب ان الرطب
يلزم ان يكون لينا لان كل رطوبة تداخل جرم العضو فانها
تلينه لا محالة ولا يلزم ذلك في الممتلي فقد يكون الرطوبة المائية
في تجويفه فقط وذلك بان يكون قوام تلك الرطوبة
بحيث يعسر نفوذها في مسام الشريان وايضا النبض الرطب
يحس كالمبتل الندي ولا كذلك الممتلي فان الرطوبة يحس
في تجويفه ولا شك ان كل نبض ففي داخله رطوبة فلا بد

وان يكون المنتقى من ذلك ما يكون الرطوبة فيه زائدة
على المقدار الطبيعي المعتاد وانما يمكن ان يحس زائدة
اذا كانت زيادتها تقدر يعتد بها واما الجنس المأخوذ
من ملمسه فاصنافه ثلثة الحار والبارد والمعتدل و
لما كانت الرطوبة اذا زادت وكانت في تجويف العرق
كان نوعا داخلا تحت جنس ما يحتوي عليه العرق واليبوسة
اذا زادت وغلبت اوجبت الصلابة فكان ذلك
داخلا تحت جنس المأخوذ من قوام الآلة وكذلك حال
المعتدل منهما ان كان في تجويف العرق كان داخلا تحت
الجنس المأخوذ من حال ما يحتوي عليه العرق وان كان خارجا
في الجنس المأخوذ من قوام الآلة لم يعتبر في ملمس الآلة الا الانواع
المذكورة الحرارة والبرودة والاعتدال منهما واما الجنس
المأخوذ من زمان السكون فاصنافه ثلثة المتواتر وهو

اقصر الزمان المحسوس بين القرعتين وضده المتفاوت
وبينهما المعتدل وانما لم يعتبر زمان السكون الحقيقي وهو
السكون المحيطي والمركزي لما علمت ان احساسهما متعذر
او متعسر فوجب ان يعتبر ما هو المحسوس من زمان السكون
وهو مقدار الزمان الواصل بين الانبساطين ويقال له
زمان السكون في الحس اي عدم الاحساس بالحركة واما
الجنس المأخوذ من الاستواء والاختلاف اما ان يعتبر
انواعه المستوي والمختلف اما بالقياس الى نبضة واحدة
اما في اجزائها وهي مواقع الاصابع بان يكون جميع اجزائها
متساوية او مختلفة او في جزء واحد منها بان يكون ذلك
الجزء مساويا لباقي الاجزاء او مخالفا لها او بالقياس
الى نبضات وبحسب جنس جنس من الاجناس التي يظهر
فيه الاستواء والاختلاف فيكون على قسمين فقط لان ذلك

اما ان يكون مستويا فيه او مختلفا فيه او بحسب جملة الاجناس
فيكون انواعه كثيرة جدا لانه قد يكون مستويا في بعض تلك
الاجناس مختلفا في بعض وبعد ذلك يتعدد الاجناس
التي فيها الاستواء والتي فيها الاختلاف وتلك الاجناس التي
يظهر فيها ذلك اي الاستواء والاختلاف هي خمسة وهي
الجنس الماخوذ من حال المقدار والجنس الماخوذ من حال
القوة والجنس الماخوذ من حال زمان الحركة والجنس الماخوذ
من حال زمان السكون والجنس الماخوذ من القوام واما
الجنس الماخوذ من الحركة والسكون معا اي جنس الوزن
قال القرشي انه مما تعسر ادراكه فضلا عن الاستواء والاختلاف
واما الجنس الماخوذ من حال ما يحوي عليه العرق فالظاهر
ان اختلاف لون الدم في النبضة الواحدة في الامتلاء والخلاء
مما يتعذر ووقوعه جدا فضلا عن ادراكه واما اختلاف

النبضات اي القرعات في ذلك فالظاهر انه انما
يقع بتدريج وفي زمان طويل فلا يمكن ادراكه اذ من
المستبعد ان يختلف الدم والروح في الكثرة والقلة
في مدة نبضة او نبضتين او ثلث نبضات اختلافا يظهر للحس و
اما الجنس الماخوذ من حال لمس العرق فيبعد ايضا
وقوع الاختلاف فيه بحيث يظهر للحس ثم الاستواء
ان كان في جميع الاجناس الخمسة التي يظهر فيها هذا الجنس
قيل له مستو على الاطلاق وكذا الاختلاف وان كان
في بعض دون بعض قيل له مستو في كذا مختلف في كذا ايضا
ان اعتبرت انواعه بالنسبة الى حالة واحدة كانت على
قسمين لان الاختلاف فيها اما ان يكون على نهج واحد فهو
المنتظم الذي لاختلافه نظام محفوظ وذلك اما ان يكون
على وجهين وذلك لان النبض المنتظم اما ان يكون للمتكرر منه

خلاف واحد وهو المنتظم على الاطلاق فانه كانت
السرعة في كل نقرة مثل وثلث السرعة التي تجاورها واستمر
على ذلك او يكون له اكثر من خلاف واحد بان يكون له دورا
اختلاف فصاعدا وهو المنتظم الداير فانه كانت السرعة
في كل نقرة مثل وثلث سرعة التي تجاورها واستمر على ذلك
الى عدد معين ثم يصير السرعة في كل نقرة مثل ونصف
سرعة التي تجاورها وتستمر على ذلك الى عدد ثم يرجع الى
الدور الاول وكل دور يقتضي عدة ياتي بعده الدور
الآخر في شرح القانون اذا ختمت وحدتها الجنس التاسع
يعني به جنس الماخوذ من النظام وغير النظام كالنوع من
الثامن يعني به جنس المختلف وقد مرت اليه اشارة و
اما الجنس الماخوذ من الوزن اعلم ان الوزن ان تقايس نسب
الشيء ليستخرج بذلك النسبة التي بينهما وذلك يظهر في خمسة

اجناس وهي التي ذكرت ان ظهور الاختلاف فيها للحس
اكثر من اخواتها وهي جنس مقدار الانبساط وجنس كيفية
قرع العرق للاصابع وجنس قوام العرق وجنس زمان
الحركة وجنس زمان السكون ثم التقايس قد يكون بين نقرة
نقرة وقد يكون بين اجزاء نقرة واحدة ثم ما تقايس
بينهما قد يكونان من نوع واحد كما تقايس زمان الانبساط
الى زمان الانبساط وقد يكونان مختلفين بالنوع متحدين
بالجنس كما تقايس زمان الانبساط بزمان الانقباض وقد يكونان
مختلفين بالجنس ايضا كما تقايس زمان الحركة بزمان السكون و
مما يجب ان ينبه حال الوزن فان الوزن المعتبر عند الاطباء
عبارة عن مقايسة زمان احدى الحركتين بزمان الحركة الاخرى
او زمان احد السكونين بزمان السكون الآخر او زمان احدى
الحركتين بزمان احد السكونين لكن ذلك انما يمكن لمن يدرك الامور

الاربعة التي هي الحركات والسكونات وحينئذ يمكنه
المقايسة بين ازمنتها والمقايسة بين الازمان على عشرة
اوجه الاول مقايسة زمان الانبساط بزمان الانبساط الثاني
مقايسة زمان الانبساط بزمان الانقباض الثالث مقايسة
زمان الانبساط بزمان السكون الخارج الرابع مقايسة زمان
الانبساط بزمان السكون الداخل الخامس مقايسة زمان
الانقباض بزمان الانقباض السادس مقايسة زمان
الانقباض بزمان السكون الخارج السابع مقايسة زمان الانقباض
بزمان السكون الداخل الثامن مقايسة زمان السكون الخارج
بزمان السكون الخارج التاسع مقايسة زمان السكون الخارج
بزمان السكون الداخل العاشر مقايسة زمان السكون
الداخل بزمان السكون الداخل واما اذا قصر الحس
عن ادراك ذلك كله فيمكن وقوع المقايسة بين الازمان

على ثلثة اوجه احدها مقايسة زمان الحركة التي هي الانبساط
الى زمان الحركة وثانيها مقايسة زمان الحركة الى زمان
السكون اعنى السكون في الحس وسواء لا يحس حركة وذلك هو
الزمان الواقع بين الانبساطين وان يحس حركة وثالثها
مقايسة زمان السكون الى زمان السكون قال الاستاد
واما مقايسة زمان الحركة بزمان الحركة وزمان السكون
بزمان السكون فهي داخلة في باب الاستواء والاختلاف
وفيه بحث فان القرشي رحمه الله قال في شرح القانون
وفرق بين اعتبار الاستواء والاختلاف في السرعة وبين
مقايسة زماني الانبساطين فان مقايسة مقادير نسب
ازمنة الانبساطين هو ان ينظر ما نسبة احدهما الى الاخر
هل هي نسبة الضعف مثلا او الزائد نصفا او غير ذلك
وذلك خارج لا محالة عن اعتبار الاستواء والاختلاف

والنظام ومقابله ونقابل ان الوزن ما تتيسر الاول
وهو ان تقاس شي بشي ليصح بذلك النسبه التي
بينهما اعم منه ما تتيسر الذي هو المعتبر به عندهم وهو
المقايسه بين الحركات والسكونات كما مر والمعدود
من الاجناس العاليه لادله البعض هو هذا الثاني مع
ان الاول اولى بذلك فليتامل وهذا الجنس ينقسم اولا
الى نوعين لان الوزن اما ان يكون طبيعيا ويسمى جيد الوزن
وحسن الوزن او لا يكون كذلك ويسمى ردي الوزن و
سي الوزن وانواع ردي الوزن ثلثه لانه اما ان
لا يشبه وزن سن البته مثل ان يكون مرتعشا لا ان
يكون له وزن ويسمى خارج الوزن والبعيد عن الوزن
او يشبه وزن سن فاما ان يكون ذلك السن سنا يلي سن
صاحبه كالصبي يكون له وزن نبض الشباب او لا يكون

والاول يسمى المتغير الوزن والمجاور الوزن والثاني
يسمى المباين الوزن كالصبي يكون له وزن نبض الشيوخ
اعلم ان الطبيعي من الاجناس العاليه هي المعتدل
المتوسط بين طرفي الزياده والنقصان من جنس
بعضي تفاوتا الا القوي فان الطبيعي هو الزائد في
القوه لان القوه كلما كانت ازيد كانت اجود
قال القرشي لما كانت الطبيعه من شانها حفظ كمالات
ما هي طبيعه وجب ان يكون كل ما هو افضل لذلك
منسوبا اليها ولا شك ان الافضل في الاجناس
التي يقتضي تفاوتا في الزياده والنقصان هو
المعتدل لانه تابع للاعتدال التي به تحفظ تلك
الطبيعه الا القوي فان قوه القوه انما يكون اذا
كانت الطبيعه على افضل حالاتها وذلك انما يكون

اذ الم يكن هناك ميل عن الاعتدال اللائق بتلك
الطبيعة ولذلك ما يكون من الاصناف الاخر انما
راد لاجل القوه واما الاجناس التي لا تقتضي تفاوتا
في الزيادة والنقصان فلا شك ان الافضل منها
هو ما يكون عند كون الطبيعه على اعتدالها وذلك
كالمستوي والمنتظم وحسن الوزن فصل في اسباب
انواع النبض فعظم النبض عند الجمهور كما ذكره القرشي
انما يتم ما شاء ثلثه احدها قوه قويه ليمكنها التحريك
الى كمال الانبساط وثانيها آلة لينة لتكون قابلة للفعل
القوه غير عاصيه عليها وثالثها حاجه تدعو الى
استيفاء كمال الحركه واذا كان العظم عندهم انما يتم
بحصول هذه المجموع فاي واحد من هذه الثلثه فقد لزم
ذلك فقدان العظم وحصول ما يقابله وهو الصغر ان كان

فقدان احد الثلثه بحصول ضده او الاعتدال في العظم
والصغر ان كان فقدانه بحصول الوسط في ذلك
مثال ذلك اذا لم تكن القوه قويه فان كانت ضعيفة
كان النبض صغيرا وان كانت متوسطه كان النبض
متوسطا في العظم وكذلك الآله اذا لم تكن لينه فان
كانت صلبه كان النبض صغيرا والا متوسطا في العظم
وكلما كان شي اقوى في ايجاب حالة من آخر فضده اقوى
في ايجاب ضد تلك الحاله من ضد الآخر وايجاب قوة
القوه للعظم اقوى من ايجاب لين الآله لان الفاعل
لذلك في الحقيقه هو قوة القوه واما لين الآله فانما
توجبه بانه لا يمانع ولا شك ان احداث المقتضي للشي
اقوى من احداث الذي لا مانع فيه واذا كان كذلك
كان ايجاب الضعف للصغر اقوى من ايجاب الصلابه

وكذلك ايجاب لين الآلة للعظم اقوى من ايجاب شدة
الحاجة له وذلك لان الآلة اذا كانت لينة كفى في تعظيم
النبض وان كانت القوة قوية والحاجة شديدة لعدم
القبول وفيما ذكر بحث لان العظم له انواع كثيرة بحسب
مراتبه في كل عرق ولم يبين ان اي نوع منها انما يتم
حصول الاشياء الثلثة فان اراد به الغاية اي الزيادة
في اقطار الثلثة بحيث لا يمكن له ان يزيد على ما هو عليه
من الزيادة فذلك ربما كان بسبب امتلاء تجويف العرق
من كثرة الدم والروح والهواء المعدل اذا كان
مع شدة الحاجة خصوصا اذا كانت الآلة مع ذلك
لينة وان اراد مطلقا اي سواء كان غاية في العظم او
دونها فقد يتم ذلك بمجرد لين الآلة مع ادنى قوة كما ذكره
بقوله الآلة اذا كانت لينة كفى في تعظيم النبض وايضا قوله

ادنى قوة

وكلما كان شيء اقوى في ايجاب حالة من آخر فضده اقوى
الى آخره كلية وصدقها غير ظاهر ولا قام عليه
برهان مع انا نقول اذا كان النبض عظيما بامتلاء
الشريان من كثرة الدم وتحلله بسبب سوء المزاج
الحار المفرط عند شدة الحاجة وخصوصا عند لين
الآلة كما مر كانت القوة مع ذلك ضعيفة جدا لان الروح
حينئذ يعرض لها ان يتحلل بسبب سخونة المزاج ومزاحمتها
للشريان فيخرج من مسامه بسبب سرعة تحللها بسبب
اللطافة فلا محالة تكون القوة حينئذ ضعيفة وعظم
النبض وايضا الضعف على مقتضى ضابطته هذه
كما صرح به انه اقوى في ايجاب الصغر من الصلابة له
وقد نافاه قوله الآلة اذا كانت لينة كفى في تعظيم النبض
ادنى قوة وان لم تكن الحاجة شديدة جدا واما اذا

كانت صلبة لم يمكن ان يعظم النبض وان كانت القوة
قوية والحاجة شديدة لعدم القبول لان ايجاب
الضعف حينئذ للصغر لم يكن كايجاب الصلابة له
بل الصلابة اولى به للصغر لامتناع مجامعتها مع
العظم وقتا ما وجواز مجامعة الضعف معه ولو في
وقت وبحسب حاله ثم قال لا شك فيما اذا كان اثنان
من هذه الثلثة على حال يوجبان العظم والآخر على حال
يوجب الاعتدال كان ميل النبض عن الاعتدال الى العظم
اكثر من العكس الا ان يكون ايجاب نوع ذلك الواحد
للعظم اكثر من ايجاب الآخرين كما اذا كانت القوة قوية
جدا وكانت الآلة والحاجة معتدلتين فان النبض حينئذ
يكون اعظم من العكس وايضا كلما كان اثنان من هذه
الثلثة على حال يوجبان العظم والآخر على حال يوجب
الاعتدال كان في الصورة الاولى بعينه كان ميل النبض الى
العظم اكثر مما اذا كان ذلك الآخر على حال يوجب الصغر
ثم اذا كان احدها على حال يوجب العظم والآخران يوجبان
الاعتدال كان في صورة العكس الاول بعينه يكون اميل الى العظم
مما اذا كانا على حال يوجبان الصغر وليس يلزم ان يكون
اذا كان اثنان منهما على حال يوجبان العظم والآخر على الاعتدال
ان يكون النبض حينئذ اميل الى العظم مما اذا كان اثنان على
حال يوجبان العظم والآخر على حال يوجب الصغر فانه اذا كان
الآلة لينة والحاجة شديدة لكن القوة متوسطة فان العظم
يكون اقل مما اذا كانت القوة قوية والآلة لينة لكن
الحاجة قليلة اذا لم يكن قلة الحاجة مفرطة وايضا مهما
امكن القوة استيفاء الواجب بحسب الحاجة بالعظم
لم يعدل الى السرعة ومهما امكن استيفاء ذلك بالسرعة

بالبعض

ثم يعدل الى التواتر وذلك لان حصول الغرض بذلك
اسرع ثم مثل القوة وشبهها في هذا مثل وشبه من يمشي
في مهم فانه يوسع خطاه اولا ليكون ما يقطعه من
مسافة الطريق في كل خطوة شيئا كثيرا فان كان الاهتمام
ازيد اسرع تلك الخطاء فان كان ازيد اسرع من
الخطاء وكما ان عند الخروج عن الاعتدال يحصل العظم
اولا ثم السرعة ثم التواتر فعند الرجوع الى
الاعتدال وزوال زيادة الحاجة يزول التواتر
اولا ثم السرعة ثم العظم واذا تقرر ذلك فلنعد انواع
النبض بحسب زيادة كل واحد من الاسباب الثلثة
ونقصانه وتوسطه لنعرف ما حكم كل واحد منها اي تلك
الانواع في العظم والصغر والتوسط والسرعة والبطوء
والتفاوت والتواتر والاعتدال فنقول القوة اما

ان يكون قوية او ضعيفة او متوسطة فهذه تسعة اقسام
وعلى كل واحد منها اما ان يكون الحاجة زائدة او ناقصة
او متوسط فهذه سبعة وعشرون قسما الاول قوة
قوية وآلة لينة وحاجة شديدة يكون النبض عظيما
متوسطا في السرعة والتواتر لان الوطر تنقضي بالعظم
الا ان يكون زيادة الحاجة كثيرا فيكون مع ذلك سريعا
فان كانت الحاجة ازيد من ذلك اسرع النبض وان
افرطت تواتر الثاني قوة قوية وآلة لينة وحاجة متوسطة
يكون النبض متوسط المقدار الى عظم بطيا شديد
التفاوت الثالث قوة قوية وآلة لينة وحاجة ناقصة
يكون المقدار بحاله لكن اقل عظما من الثاني واما في الاخر
فيكون شديد البطوء متفاوتا جدا الرابع قوة قوية
وآلة متوسطة وحاجة زائدة يكون في العظم متوسطا

[illegible]

واقل من الثاني واما في الآخرين فيكون سريعا وربما
تواتر ان كانت الحاجة مفرطة الخامس قوة قوية و
آلة متوسطة وحاجة متوسطة يكون في المقدار متوسطا
واقل من الرابع بقليل متفاوتا متوسطا في السرعة
السادس قوة قوية وآلة صلبة وحاجة ناقصة
يكون صغيرا جدا بطيئا شديد التفاوت السابع
قوة قوية وآلة صلبة وحاجة زائدة يكون صغيرا كالسادس
لكنه سريع وربما تواتر ان كانت زيادة الحاجة كثيرة
الثامن قوة قوية وآلة صلبة وحاجة متوسطة يكون
في المقدار اصغر من السابع يميل مائلا الى السرعة قليلا
والى التفاوت قليلا التاسع قوة قوية وآلة صلبة و
حاجة ناقصة يكون في المقدار والسرعة اقل من الثامن
وازيد منه تفاوتا العاشر قوة متوسطة وآلة لينة وحاجة

[illegible]

زائدة يكون في المقدار متوسطا واقل عظما من الرابع
سريعا متواترا اقل سرعة من السابع واكثر تواترا منه
الحادي عشر قوة متوسطة وآلة لينة وحاجة متوسطة
يكون مقداره متوسطا واقل من العاشر ومتوسط السرعة
والتواتر الى قليل بطوء وتفاوت الثاني عشر قوة
متوسطة وآلة لينة وحاجة ناقصة يكون الى صغر وبطوء
شديد التفاوت الثالث عشر قوة متوسطة وآلة متوسطة
وحاجة زائدة يكون في المقدار كالثاني عشر وسريعا
متواترا اقل سرعة من الرابع واكثر تواترا منه الرابع
عشر قوة متوسطة وآلة متوسطة وحاجة متوسطة يكون
في المقدار اصغر من الثالث عشر متوسطا في السرعة والتواتر
الى يسير سرعة الخامس عشر قوة متوسطة وآلة متوسطة
وحاجة ناقصة يكون صغيرا متفاوتا الى بطوء السادس عشر

قوه متوسطه وآله صلبه وحاجه زائده تكون صغرا
سريعا متواترا في الصغر اكثر من الخامس عشر وفي السرعه
والتواتر اكثر من الثالث عشر السابع عشر قوه متوسطه
وآله صلبه وحاجه متوسطه تكون اصغر من السادس عشر
واقل سرعه وتواترا الثامن عشر قوه متوسطه وآله
صلبه وحاجه ناقصه تكون صغرا اكثر صغرا من السابع عشر
ومتوسطا في السرعه والتواتر لانه لصغره لا تفي بالحاجه
وان قلت بدون التوسط في السرعه والتواتر التاسع عشر
قوه ضعيفه وآله لينه وحاجه زائده تكون صغرا متوسطا
في السرعه متواترا جدا اما صغره فازيد من السادس عشر
واما توسطه في السرعه فلانها تحوج الى قوه العشرون
قوه ضعيفه وآله لينه وحاجه متوسطه تكون صغرا متواترا
في بطوء في صغره ازيد من التاسع عشر وفي تواترا ازيد من

السابع عشر الحادي والعشرون قوه ضعيفه وآله لينه
وحاجه ناقصه تكون صغرا بطيا متوسط التواتر في
صغره ازيد من العشرين الثاني والعشرون قوه ضعيفه
وآله متوسطه وحاجه زائده يكون صغرا متوسط السرعه
متواترا في صغره كالحادي العشرين الثالث والعشرون
قوه ضعيفه واله متوسطه وحاجه متوسطه تكون صغرا
ازيد صغرا من الثاني والعشرون وبطيا متواترا
الرابع والعشرون قوه ضعيفه وآله متوسطه وحاجه
ناقصه تكون صغرا بطيا متوسط التواتر اما صغره
فازيد من الثالث والعشرين ولذلك بطوءه واما
توسطه في التواتر فلان صغره تحوج الى ذلك وان
قلت الحاجه الخامس والعشرون قوه ضعيفه وآله صلبه
وحاجه زائده يكون صغرا جدا اصغر من الرابع والعشرين

متوسط السرعة لاجل زيادة الحاجة وشديد التواتر
جدا اكثر من الثاني والعشرين السادس والعشرون قوة
ضعيفة والة صلبة وحاجة متوسطة يكون في صغره ازيد
من الخامس والعشرين ومع بطؤ وتواتر ازيد من الثالث
والعشرين السابع والعشرون قوة ضعيفة والة صلبة
وحاجة ناقصة يكون صغيرا جدا ازيد صغرا من السادس
والعشرين وبطيا جدا او متوسط التواتر لان الحاجة و
ان قلت الا ان افراط الصغر والبطؤ يحوجان الى ذلك
الفرق بين صغر الضعف والصغر الذي عن الصلابة ان
صغر الضعف يكون ضعيفا منخفضا وصغر الصلابة صلبا
اقل عرضا من صغر الضعف وازيد طولا وشهوقا منه اما
قلة عرضه فلان الصلابة يكون اما عن يبوسة او برودة
وكلاهما يوجبان التجمع واما عن سبب تمدد الشريان طولا

فيقل له العرض واما زيادة اشرافه وطوله عنه فلان
القوة الضعيفة يعسر عليها رفع ما له ثقل وان قل واذا
لم يرتفع لم يظهر طوله ثم التواتر الذي سببه زيادة الحاجة
ينفصل عن الذي سببه الضعف بان الاول يكون مع
عظم وسرعة بخلاف الثاني ولما استوفيت الكلام على
راي الجمهور فلنشرع فيما ذهب اليه القرشي ومحصوله
هو ان انبساط الشريان يكون عند انقباض القلب و
انقباضه عند انبساطه وان حركة انبساط الشريان
طبيعية وحركة انقباضه قسرية والباعث على ذلك هو
عود الروح الى تجويف القلب فيلزم ذلك انقباض
الشريان لئلا يلزم الخلاء وانبساطه يكون لرجوعه الى
مقداره الطبيعي وعند انقباض القلب يكون الروح الذي
يصل الى الشريان اقل من المقدار الذي يملأ تجويفه اذا

كان على مقداره الطبيعي فيحدث من الهواء ما هو ملأ
تجويفه لئلا يلزم الخلاء، فبسبب العظم عنده أمر قسري
يريد انبساطه على القدر الطبيعي وهو شدة حرارة المزاج
فان ذلك يلزمه تحلل جوهر الروح والدم ذلك زيادة ويلزم
حجمها جدا بحيث يبلغ الى حد لا يحمله تجويف الشريان اذا
كان على مقداره الطبيعي فيضطر الى زيادة انبساطه
بتمديد جرم الروح والدم لا بالقوة الطبيعية وحينئذ
يصير النبض اعظم من مقداره الطبيعي خصوصا اذا
كانت الآلة لينة فيكون اقبل للتمدد وخصوصا اذا كانت
قوة الشريان اضعف لان ممانعتها عن التمدد القسري
حينئذ يكون اقل فان قيل الوجود بخلاف ما ذكرتموه
فانا نجد زيادة الحاجة اذا لم تكن مفرطة وكانت القوة
قوية ان النبض يكون عظيما فاذا افرط الزيادة في

٥٢ الحاجة حتى اضعفت القوة صغر النبض عن المقدار
الطبيعي حتى يبلغ في ذلك الى ان يصير دوديا ثم نمليا
كما يكون عند سقوط القوة في الحميات المحرقة
ولو كانت الحاجة ما قلتموه لوجب ان يكون النبض ح
مفرط العظم اجيب بان عروض الصغر ههنا بالعرض
فذلك لما يلزم فرط قوة الحرارة من تحلل الروح
وعجز القوة بسبب ضعفها عن البلوغ في الحركة الغاية
الطبيعية ولذلك كلما اشتد الضعف كثر العجز حتى
تعجز عن التحريك البتة فيسقط النبض به الذي ذكر
كان في بيان سبب عظم النبض على اقطار الثلثة التي
للشريان واما سبب كل قطر منها او قطرين فنقول اما
سبب الطول فقط فعلى وجهين لانه اما ان يكون مع كونه
سببا لظهوره سببا لوجوده ايضا وهو الذي جعله

الفتح سببا له بالحقيقة أو يكون سببا لظهوره فقط وهو
الذي جعله سببا له بالعرض فالسبب له بالحقيقة هو سبب
العظم كما مضى إذا منع مانع عن الاسترخاء والشهوق
فهو وذلك السبب المانع على إيجاب الطول فقط كصلابة
الآلة مثلا المانعة عن الاسترخاء خصوصا إذا كانت
الصلابة بسبب تمدد الشريان كما في البحارين بسبب اندفاع
المادة إلى جهة من الجهات كالرأس والمعدة والأمعاء
والمثانة وغيرها فيتمدد لذلك جرم العرق وقد يكون ذلك
لرطوبات تزاحم الشريان عرضا فقط وكثافة اللحم والجلد
المانعة عن الشهوق كذا قيل ويرد عليه أن سبب العظم على رأيهم
هو أن يجتمع مع القوة لين الآلة وزيادة الحاجة وذلك
يستحيل أن يكون الآلة معه صلبة وإذا كان كذلك كان فرض
صلابة الآلة مع وجود أسباب العظم محالا وأما السبب

بالعرض الهزال بسبب نقصان ما يستر ويحجب العروق أطراف
الشريان عن إدراك الحاسة لها وأما سبب العرض فقط
فقد ذكر له الشيخ أحدهما خلاء الشريان فيميل الطبقة العالية
على السافلة قال القرشي اعلم أن هذا إنما يمكن إذا ضعفت
طبقة الشريان جدا حتى نزلت الطبقة العالية من الشريان بثقله
وذلك مما يبعد وجوده مع وجود الحيوة وثانيهما شدة
لين الآلة قال اعلم أن لين الآلة إنما يوجب زيادة العرض
لا لأجل سبب اللين وهو فرط الرطوبة البالة للشريان المعطلة
لجرمه وأما من جهة ما هو لين فقط فلا يوجب زيادة العرض
أما على مذهبنا فظاهر لأن اللين من حيث هو لين لا يوجب
كون الانبساط أكثر من المقدار الطبيعي كما بيناه أولا و
أما على مذهبهم فإن اللين عندهم معد لزيادة الانبساط
فإن كانت القوة معه قوية والحاجة شديدة لم يقتصر على

زيادة العرض فقط بل كان ذلك سببا للعظم وان
لم يكن كذلك لم يكن ذلك سببا لزيادة شيء من الاقطار
واما الشهوق فقط قال الشيخ ان سبب الشاهق ظاهر و
الترسي وقد يمكن ان يزداد الشهوق وحده بان يكون
الشريان في اصل الخلقة غائر الطرفين في اللحم وينفذ له
سبب العظم مع مانع عن الاستعراض فاذا اتفق سبب
عظم كل من الاقطار وحده ظهر سبب عظم القطرين منها
وهو سبب العظم اذا اجتمع مانع عن عظم واحد من الاقطار
الثلثة وقد عرفته واما سبب النقصان والتوسط من كل
واحد او اثنين منها فهو نقصان اسباب العظم وتوسطها
قال اما القصر فقد يحدث بسبب جماع لاجزاء الشريان
في الطول كما يعرض عند كب اليد واما الضيق فقد يحدث
بسبب تمدد العرق طولا من غير اتساع يوجب ظهور

زيادة في الطول كما يعرض عند التشنج واما الانخفاض
فقد يحدث لعارض نفساني يوجب حركة الروح والقوى
الى داخل كما يكون عند الفزع ويلزمه القصر الا اذا كان
مع ذلك شريان يظهر للحس في طوله مع انخفاضه وكذلك
قد يحدث عند سقوط القوى اذا كان هناك شريان لا يمنع
الاحساس بكمال الطول ولم يكن في الحس خفاف يلزمه
نقصان العرض وعرض من ذلك ان سقطت الطبقة العالية
من الشريان على السافلة ثم قال ولكن ههنا اشكال ما لم يوجد ثم
اذا تقرر هذا فنقول الزائد في الطول فاما ان يكون زائدا
في العرض او ناقصا فيه او متوسطا وعلى كل تقدير فاما
ان يكون زائدا في العمق او ناقصا فيه او متوسطا وكذلك
الناقص فيه اي في الطول والمتوسط فيه فجميع الانواع بحسب
التركيب سبعة وعشرون عددا النوع الاول نبض طويل

في نبض مشرف هذا هو العظيم وقد عرفت اسبابه
الثاني نبض طويل عريض منخفض هذا يكون للمهزولين
اذا سقطت قوته ولم يحث النبض جدا فاسقط عرضه
فيكون طويلا بسبب الهزال وعريضا منحطا بسبب
سقوط القوة فيسقط الطبقة العالية على السافلة
الثالث نبض طويل عريض متوسط العمق كما يعرض
للنبض العظيم عند مد الجلد الذي فوقه عرضا
فيمنعه تمام الشهوق الرابع نبض طويل ضيق مشرف
كما يعرض للنبض العظيم مانع عن الانبساط عرضا لرطوبات
تحقن تحته الخامس نبض طويل ضيق منخفض هذا
يكون عند صغر النبض مع الهزال السادس نبض طويل
ضيق متوسط العمق هذا كما يعرض للنبض المتوسط
ان يكون معه هزال او عرض مانع عن الانبساط السابع

نبض طويل متوسط العرض مشرف هذا كما يعرض
للعظيم اذا منعه مانع ليس للقوى جدا عن كمال الانبساط
عرضا الثامن نبض طويل متوسط العرض منخفض هذا
كما يعرض للنبض المعتدل المقدار مانع عن الشهوق
مع الهزال التاسع نبض طويل متوسط العرض والعمق
هذا اذا كان النبض معتدل المقدار مع الهزال العاشر
نبض قصير عريض مشرف هذا كما يعرض للنبض الغائر
الطرفين في اللحم جلة اسباب العظم الحادي عشر نبض
قصير عريض منخفض هذا كما يعرض عند كون اليد مكبوبة
الثاني عشر نبض قصير عريض متوسط العمق هذا كما يعرض
للنبض الغائر الطرفين اسباب العظم فيمنعه عن الشهوق
مانع ضعيف الثالث عشر نبض قصير ضيق مشرف
هذا كما يعرض للنبض الغائر الطرفين في اللحم جلة اسباب

العظم فيمنعه مانع عن الاستفراغ وكما يكون النبض الصغير
في حال الغضب الرابع عشر نبض قصير ضيق منخفض
بها مثل الصغير وقد عرفت اسبابه الخامس عشر نبض قصير
ضيق متوسط العمق بها انما يعرض للنبض الغائر الطرفين
اسباب التوسط في المقدار فيمنع مانع عن الاستفراغ
السادس عشر نبض قصير متوسط العرض مشرف بها
كما يعرض للنبض الغائر الطرفين اسباب العظم فيمنع مانع
عن تمام الاستفراغ السابع عشر نبض قصير متوسط
العرض منخفض بها انما يعرض للنبض الغائر الطرفين اسباب
التوسط فيمنع مانع عن النهوض الثامن عشر نبض قصير
متوسط العرض والعمق بها انما يعرض الغائر الطرفين
التاسع عشر نبض متوسط الطول عريض مشرف بها
كما يعرض للنبض الغائر الطرفين باعتدال اسباب العظم

العشرون نبض متوسط الطول عريض منخفض بها انما
يعرض للنبض الغائر الطرفين باعتدال اسباب العظم
فيمنع مانع من النهوض الحادي والعشرون نبض متوسط
الطول عريض متوسط العمق بها انما يكون في النبض
الغائر الطرفين باعتدال اذا عرضت له اسباب
العظم فيمنع مانع عن النهوض معا عن تمام الثاني والعشرون
نبض متوسط الطول ضيق مشرف بها انما يعرض
للنبض الغائر الطرفين لغير افراط اسباب العظم
فيمنع مانع من العرض الثالث والعشرون نبض متوسط
الطول ضيق منخفض بها انما يكون النبض الصغير في ابدان
المهزولين لا حدا الرابع والعشرون نبض متوسط الطول
ضيق متوسط العمق بها انما يعرض للنبض المتوسط
مانع من العرض الخامس والعشرون نبض متوسط الطول

والعرض مشرف بها الكما يعرض للنبض الغابر الطرفين باعتدال اسباب العظم فيمنع ما يعرض من العرض بغرافراط الشادين والعشرون نبض متوسط الطول والعرض منخفض بها الكما يعرض للنبض المتوسط ما يعرض الشهوق السابع والعشرون نبض متوسط الطول والعرض والعمق بها اسم النبض المعتدل المقدار واسبابه اسباب الصغر اذا كانت ضعيفة فما ذكرنا من اسباب عظم النبض وسرعته وتواتره ومتابلاتها بالاصالة وبعضها ما تبعه فلا باس بان يقتصر على هذا القدر من غير ان يلتزم ان يقصر كل منها مقصودا بالاصالة ليمس البيان قصدا اولنا خذرا عن وقوع زيادة التطويل في المختصر نذكرها بل نكتفي بما نقل من الشيخ الرئيس قال في القانون وان كانت القوة قوية والآلة مطاوعة لكن

الحاجة شديدة اكثر من الشدة المعتدلة فان القوة تزيد مع العظم سرعة فان كانت الحاجة اشد فعلت مع العظم والسرعة التواتر فالتواتر سببه ضعف او كثرة حاجة الحرارة والتفاوت سببه قوة قد بلغت الحاجة في العظم او برودة شديدة قلل من الحاجة او غاية من سقوط القوة ومشارفة الهلاك قال اسباب ضعف النبض من المغيرات الهم والارق والاستفراغ والنحول والخلط الردي والرياضة المفرطة ونوائب الاخلاط وملاقاتها لاعضاء شديدة الحس او مجاورة للقلب وجميع ما يحلل قال اسباب صلابة النبض يبس جرم العرق او شدة تمدده او شدة برد جمدا اسباب لينة الاسباب المرطبة الطبيعية كالغذاء او المرطبة المرضية كالاستسقاء

وليس غسرا والتي ليست بطبيعية ولا مرضية كالاستحمام
الى ههنا كلامه واما سبب اختلاف النبض في
الاحوال الخمسة التي هي اظهر ما يقع به الاستواء والاختلاف
هو عدم مطاوعة الآلة اما بسبب الصلابة بحيث يعجز
القوة وان كانت قوية عن التحريك المستوي او بسبب
ثقلها بحيث يعوقها عن ذلك وذلك الثقل اما بورود
مادة غذائية او خلطية اذ لا يستعمل ادوية صرفة بها
مقدار ثقل الخلطية اما مورمة او غير مورمة ايجاب
المورم للثقل اكثر لما يضعف العضو لما يدوم بقاؤه
في موضع واحد خصوصا اذا كان ذلك الخلط في الشراين
فان ايجابه للاختلاف اكثر لان الثقل حينئذ في نفس
الآلة المتحركة وخصوصا اذا كان بقرب القلب لان
المثقل حينئذ كان قريبا من مبدأ القوة والحيوة ههنا

مبني على ان المحرك للآلة هي القوة الحيوانية ومحاذاة
العلة والمرض من ضعف القوة عن التحريك المستوي
قال القرشي سبب اختلاف النبض اما ان يكون مع قوة
القوة او مع ضعفها والكائن مع قوتها اما ان يكون
لان الشريان لا يطاوع في الحركة بسهولة فتعجز القوة
عن التحريك المستوي وان كانت قوية وذلك كما اذا
كانت الآلة صلبة واما ان لم يكن كذلك فلا بد من
مانع معاوق للقوة وذلك هو الثقل وهذا الثقل انما
يكون عن شيء مثقل وذلك المثقل اما ان يكون وروده
على البدن في زمان قريب وذلك هو الطعام والشراب
اذ الادوية الصرفة لا يستعمل منها مقدار مثقل او
يكون وروده بعيدا وذلك هو الخلط سواء كان
مورما او غير مورم وايجاب المورم للثقل اكثر لما يضعف

من العضو ولما يد وم تناوه في موضع واحد
واذا كان الخلط المحدث للثقل للشرايين كان
اجابة للاختلاف اكثر لان الثقل يكون في نفس الآلة
المتحركة وخصوصا اذا كان ذلك يوجب الثقل
لان المثقل حينئذ يكون قريبا من مبدا القوة والحيوة
وفيه تأمل واكثر ما يكون ذلك اذا كان ذلك الخلط هو
الدم لان الصفراء للطافتها وخفتها لا يوجب ثقلا
يعتد به واما من البلغم والسوداء فيقل وجوده في
الشرايين اما البلغم فلنضاجته واما السوداء فلغلظها
ووجود البلغم هناك اقل واما السوداء فانها وان
وجد منها مقدار يعتد به فليس ايجاب ذلك القدر
للثقل كايجاب مثله من الدم لان اثقال الخلط الرطب
للاعضاء اكثر من اثقال الخلط اليابس يوجب ارخاء

لان الرطوبه

٦٠

العضو فيكون انفعاله عن المثقل اكثر واذا كان الدم
الذي في الشريان لزجا خابيا للروح فلا يسلك ان
اجابة للاختلاف يكون كثيرا الا انه مع ذلك من نفوذ
الروح فيوهن القوة وفيه نظر لان الموهن هو الضعف صح
والكلام في ان سبب اختلاف النبض هو الكائن مع
قوة القوة اذا كان مع معاوق من شيء والذي
يظهر من كلامه لعله هو ان سبب الاختلاف هو ثقل
المثقل الذي هو الدم مع وهن القوة وضعفه
فلا يكون صدر كلامه ملايما لعجزه ثم ان ههنا انواع
من النبض المركب ذات اسماء يجب ان يشار اليها
وقدم من جملتها ذكر العظيم والصغير النبض المنشاري
نبض سريع متواتر صلب مختلف الاجزاء في الشهوق
والغوور والتقدم والتاخر والصلابة واللين النبض

السريع كما هو ما يقطع مسافة واحدة في زمان اقصر
من زمان قطع الحركة المعتدلة اياها كما ان المتواتر هو ما
يكون السكون في اقصر زمان سكون المعتدل واختلاف
الاجزاء في التقدم والتأخر بان يتحرك جزء قبل وقت
حركته وذلك انما يتصور بان يقصر زمان سكون المتقدم
الحركة على المتأخر الحركة فيكون سكونه متواترا بالنسبة
الى المتأخر الحركة وليس المراد باللين الا اللين بالنسبة
الى شدة الصلابة لان الصلب شديد الصلابة يكون
جميع اجزائه صلبا وانما سمي هذا النبض بمشابهته
اسنان المنشار واما سببه اما اختلاف جرم العرق
في الصلابة واللين في القدر المحسوس منه عند الجس
فعلى هذا كان قبول الحركة لمثل هذا النبض لم يكن على
الاستواء فكان الجزء الصلب انبساطه ابطأ واصغر

والجزء اللين انبساطه اسرع واعظم فلا محالة يعرض
ان يكون هذا النبض مختلف الاجزاء في الصلابة
واللين والعظم والصغر والتقدم والتأخر او
اختلاف المصبوب في تجويفه بالعفونة والنضاجة
وغيرهما فان ما كان منه عفنا او نضيجا يوجب اللين
وما كان منه فجا نيا يوجب الصلابة ولقائل ان يقول
انه اذا كان كذلك كان السبب الموجب للمنشارية
هو الاول وهذا سبب بعيد لانه سبب السبب الموجب
وقد يوجب المنشارية ايضا ورم في الاعضاء العصبية
ولقائل ان يقول التمدد الذي يحصل بسببه من الورم بل الايجاب
للصلابة في العضو انما هو به قال القرشي وقد علله بعضهم
بان ذلك الورم من جهة ما هو ورم يوجب التليين لرطوبته
التي فيه وهي الخلط الموجب للورم ومن جهة ما هو في

عضو عصبي يوجب الصلابة لان الاعصاب صلبة
فيجب ان يختلف لواء السريان فيكون الصلابة في بعضها
واللين في بعض والا اجتمع الضدان في محل واحد
ثم قال واعلم ان هذا الكلام مع اصلاحنا سعري وذلك
لان الشيء اذا كان سببا للصلابة وسببا للين لم يلزم
ان يوجد عنه صلابة ولين بل ان كان موجبا كفاعل للسواء
حصل عنه الاعتدال في ذلك وان كان ايجابه لاحدهما
اكثر كان ذلك هو الغالب مع انكساره بالاخر و
فيه بحث لان السبب في متنا هم ع فهم هو ما يجب عنه
الشيء وفي الموجب السبب ما يكون اولا فيجب عنه حالة من
احوال بدن الانسان واذا كان كذلك فكيف قال الشيء
اذا كان سببا للصلابة وسببا للين لم يلزم ان يوجد
عنه صلابة ولين وايضا على تقدير ان يكون موجبا لم يمكن

ان يكون كفاعل للسواء حصل عنه الاعتدال وذلك
لامتناع ان يحصل عنه الاعتدال مع وجود موجبيه
اعني الصلابة واللين على صرافتهما واذا كان
كذلك فكيف يصح قوله ان كان موجبا كفاعل للسواء
حصل عنه الاعتدال وكذا على تقدير ان يكون ايجابه
لاحدهما اكثر لم يجز ان يكون ذلك هو الغالب مع انكساره
بالاخر لانه اي انكساره بالاخر اما ان يكون مع انكسار
الاخر به اولا والثاني باطل لان انكساره بالغالب
اولى من العكس وعلى الاول يريد ان الكيفية ليس
يمكن ان يكون كاسرة لكيفية اخرى لان انكسار الكيفيتين
المتضادتين اما معا او على التعاقب فان حصل الانكساران
معا والعلة واجبة الحصول مع المعلول لزم ان يكون
الكيفيتان الكاسرتان موجودتين على صرافتهما عند

حصول انكسارهما وهو محال وان كان انكسار احدهما
متقدما على انكسار الاخرى يلزم ان يعود المغلوب
كاسرا غالبا وهو ايضا باطل ثم قال بل السبب
في ذلك هو ان الشريان كما بينا فيما سلف يحيط بها
غشاآن احدهما من خارج وهو غليظ والآخر من داخل
وهو رقيق جدا حتى لا يظهر الا في الشرايين الكبار والاغشية
كالعلقة منتسجة من ليف عصبي وليف رباطي فاذا كان
الورم في عضو عصبي تمددت الاعصاب المتصلة بها
التي انتسجت منها اغشية الشرايين واذا انجذبت تلك
الاعصاب صار ما تحت المتحدب منها من جرم الشريان
فصغر تجويفه ويعسر بسطه بسبب ممانعة تلك الاعصاب
المتحدبة عن كمال الانبساط الذي يلزمه تمددها فيكون
ذلك النبض بعض اجزائه اعظم واسرع حركة وهي الاجزاء

التي لا تحدب الاعصاب المغشية لها لعدم اتصالها
بالاعصاب المتمددة بسبب الورم وبعض اجزائه
اصغر واعسر حركة وابطأ بسبب انجذاب الاعصاب
المغشية لها لاتصالها بالاعصاب المتمددة بالورم
ويلزم ذلك ان يكون تلك الاجزاء من الشريان اصلب
لتمددها وذلك هو النبض المنشاري ثم الموجي بعض
مختلف الاجزاء في الشهوق والغور والتقدم و
التأخر مثل ان يكون العرق الذي يلي الخنصر اشد تمددا
في الحركة واكثر شهوقا والجزء الذي يليه اقل منه في ذلك
وكذلك الذي يلي هذا الجزء فيشبه المتتابع فيما بينه
لين وهذا ينفصل حركة اجزائه بسرعة بخلاف الجسم اليابس
فان اوله يتحرك بحركة اجزائه دائما لكن المنشاري سريعا يكون ه
متواترا وذلك لان القوة في المنشاري لا بد وان يكون

قوية والالم يعذر على تعظيم بعض الاجزاء مع الصلابة
واما الموجي فلكونه لينا لم يصغر بعض اجزائه الا و
القوة ضعيفة ثم تسميته بالموجي تشبيها لحركته بموج
البحر اذا التقى فيه شيء صلب فانك ترى فيه دواير
داخلها اصغر من خارجها وابطأ حركة وسبب البعض
الموجي اما ضعف القوة او شدة لين الآلة وان
لم تكن القوة شديدة الضعف فلا تقوى القوة الا على
تحريك جزء بعد جزء ثم الدودي شبيه الموجي لا يضا
نبض مختلف الاجزاء في الشهوق والعلو والتقدم
والتأخر لكنه صغير وتسميته به تشبيها لحركة الدود الكبير
الارجل ثم النملي شبيه الدودي في الاختلاف المذكور
لكنه اصغر واشد تواترا وضعفا وانما سمي به تشبيها
له بدبيب النملة وسبب الدودي والنملي شدة

الضعف بالنسبة الى الموجي عظيمة ورطبة فيعجز القوة
عن تحريكها جملة متشابهة بسبب المانع عن كون الحركة
كذلك لا لضعف القوة فلذلك تحمل القوة فيه ان
تفعل العظم واما الدودي والنملي فالآلة فيهما مع صغرها
ليست برطبة جدا فلم تعجز القوة عن تحريكها جملة حركة
متشابهة الا لافراط الضعف قال الاستاد رحمه
الله تعالى في بيان سبب الدودي سببه شدة الضعف فان
الآلة فيه ليست برطبة جدا حتى تعجز القوة عن تحريكها
جملة متشابهة بل الاختلاف فيه انما هو لافراط الضعف
ولذلك يكون بطيئا فان السرعة انما تكون مع قوة ما الى
ههنا كلامه وفيه نظر لان الضعف لا يوجب البطوء
بل نقصان الحاجة الى القطعية قوله فان السرعة انما تكون
مع قوة ما قلنا مسلم ولكن لا نسلم ان ذلك يستلزم البطوء

حيث كان لضعف القوة واما استلزامه لو كانت
القوة سببا موجبا للسرعة وليس كذلك ذنب الفار
نبض ياخذ من مقدار الى اعظم منه او اصغر بالتدريج
حتى ينتهي الى غاية في العظم او الصغر ثم يرجع الى مقداره
الاول وهذا النبض يدل على اجتماع القوة واستراحتها
فلذلك ينقص تارة ويزيد اخرى فبما ينقص يدل
على الضعف وبما يزيد يدل على القوة واصنافه ثلثة
اردأها المنقطع وهو ما يستمر في النقصان الى ان يعجز
عن الحركة ويخفى عن الحس فالبقاء على هذه الحالة لا يكون
الا عند الهلاك وبعده الثابت وهو الباقي على حالة
التي هو بها ذنب الفار واسلمه الراجع وهو الذي
يرجع عن تلك الى السابقة قال الاستاذ رحمه الله تعالى
الذنب الثابت هو الذي يبقى على حالة التي هو بها ذنب

الفار والاختلاف كما يكون في العظم والصغر يكون
في القوة والضعف وفي السرعة والبطوء وفي التواتر
والتفاوت والصلابة واللين لكن الاختلاف
الاخص الذي به ذنب الفار هو الذي يكون في
العظم والصغر لانه اوفق بهذا الاسم المفهوم من
فحوى كلامه ان اعتبار العظم والصغر من بين الاختلافات
الواقعة بحسب الاجناس دونها في هذا النوع موقوف
عن تسميته باسم ذنب الفار كما يدل عليه لفظ لانه
اوفق بهذا الاسم والظاهر ان اعتباره بهذا الوجه
متقدم على التسمية بذنب الفار بل التسمية يكون بعد
اعتبار المسمى لما هو الدأب قال رحمه الله تعالى
وهذا الاختلاف اما ان يكون باعتبار نبضات
بان يكون زيادة النبضة الاولى على الثانية او

نقصانها منها كزيادة الثانية على الثالثة او
نقصانها منها وعلى هذا او باعتبار نبضة في الوا
كثيرة بان يكون ما تحت الاصبع الاولى على حد من الزيادة
وما تحت الثانية انقص من الاولى وما تحت الثالثة انقص
من الثانية وما تحت الرابعة انقص من الثالثة او يكون
بعكس ذلك وهكذا في النقصان او باعتبار نبضة
واحدة في جزء واحد بان يكون مبدا الانبساط
ازيد ثم ينقص بالتدريج او يكون بعكس ذلك المطلق في
نبض تحت الاصبع فلا تكفي فيتم نزعة اخرى شبيهة
بحركة المطرقة اذا ضرب بها السندان فيشاء مع اسرحا
اليه فانها حسنة تكرر في وقعة مرة لتوى من غير ارادة
القارع وحدوثه يكون من ثلاثة اسباب احدها
ان يكون القوة قوية والحاجة شديدة والالة صلبة

فلا تطاوع في كمال الانبساط بل ينقطع الحركة دون
الغاية فيدعو شدة الحاجة القوة الى تكميل الانبساط
وخصوصا اذا اشتدت الحاجة ما لوقفة او سبب
لو امنع حصوله حسنة وبه انكون يكون النبض فيه
صلبا قويا وسريعا قال الاستاد رحمه الله ومن هذا
علم ان السكون الحاصل بين هاتين الحركتين ليس سكونا
مركزيا فمن اعتبر ان يكون بين النبضتين سكون مركزي
لم يكن هذا النبض عنده نبضان ومن اعتبر ان يكون
بينهما سكون اعم من ان يكون مركزيا او في الما فيكون
عنده نبضان قال القرشي اول قد يتم الوقوع الانبساط
لاجل الحاجة بل يبلغ السريان كاله في مقداره وثانيها
ان يكون القوة ضعيفة فلا تقوى على بسط الشريان
دفعة واحدة وان كان لسائل يعرض لها وقفة لا سرحه

وبهذا يكون النبض فيه ضعيفا وبطيا بسبب الضعف
وثانيها ان يعرض للقوة شاغل عن كمال الانبساط
كما يعرض عند النزع المفرط فيعوقها عن كمال البسط
ذو الفترة هو الذي يقع فيه حركة فيكون سكون وذلك
اما بين اول الانبساط وآخره او بين اول الانقباض
وآخره او قبل السكون المركزي او بعده فيفصل به سكون
آخر وقبل السكون المحيطي او بعده فيفصل به سكون
آخر قال الاستاد وانما يظهر هذه الفترة بعد ثلث
نبضات او اربع او اكثر من ذلك ثم قال وسببه اما
اعياء القوة فتطلب الاستراحة بالسكون وقت
الحركة او عارض معاوق يصرف الية الطبيعة دفعة
فترك فعل النبض كما في النزع المفرط الواقع في الوسط هو
الذي يقع فيه سكون فيقع حركة وذلك اما بين اول

او بين اول الانقباض

الانبساط واول الانقباض او اول الانبساط وكذ
تسمية لوقوع الحركة وسط الحركتين المختلفتين في
عرضها زمان السكون وسببه حرارة قوية تحوج الطبيعة
الى ان تستعمل الحركة في غير وقت الحركة قال الاستاد و
الفرق بينه وبين المطرقي ان الضربة الثانية في المطرقي
تلحق قبل انقضاء الاولى والضربة اللاحقة في الواقع
في الوسط تكون في زمان السكون بعد انقضاء الضربة
الاولى

م

